العدد الأول – مارس ٢٠١٨
المجلد الثامن والستون



النشـرة
الاقتصـــادية
Economic Bulletin

البنك الأهلي المصري
NATIONAL BANK OF EGYPT
بنك أهل مصر

أعضاء مجلس الإدارة

السيد الأستاذ / هشام أحمد محمود عكاشه رئيس مجلس الإدارة
السيد الأستاذ / يحيى أبو الفتوح إبراهيم نائب رئيس مجلس الإدارة
السيدة الأستاذة / داليا عبدالله محمد البـاز نائب رئيس مجلس الإدارة
السيد الأستاذ / طارق فتحى عبد الحليم عضو مجلس إدارة
السيدة الأستاذة / سحر محمد علي السلاب عضو مجلس إدارة
السيد الدكتور / جابر جاد نصار عضو مجلس إدارة
السيد الأستاذ / أحمد محمد حلمي محمد صديق سليمان عضو مجلس إدارة
السيد الأستاذ / علي فهمي إبراهيم الصعيدي عضو مجلس إدارة
السيد الأستاذ / علي محمد علي فرماوي عضو مجلس إدارة

08 أداء قـوي للاقتصـاد المصـري خـلال النصـف الأول مـن عـام ٢٠١٧ / ٢٠١٨

18 رؤيـة ايجابيـة للاقتصـاد المصـري مـن قبـل مؤسسـات ووكالات التقييـم الدوليـة

24 مناخ استثماري ايجابي يدعـم التنميـة الشاملة

30 تعديلات قانـون الشـركات يفتـح المجال لجـذب المزيـد مـن الاسـتثمارات

32 أدوات ماليـة جديـدة بالبورصـة المصـرية بعـد تعديـلات قانـون سـوق رأس المـال

36 قانـون تنظيـم اعـادة الهيكلـة والصلـح الواقـي والافـلاس

39 تنمية المشروعات المتوسطة والصغيرة ومتناهية الصغر هدف استراتيجي للاقتصاد المصري

44 بـدء العمـل بالسـجل الالكترونـي للضمانـات المنقولـة

47 صعيـد مصـر ... وجهـة اسـتثمارية واعـدة

53 توليـد الطاقـة الكهربائيـة مـن المخلفـات – أحـد أنمـاط الاسـتثمار الجديـدة فـي مصـر

57 المراجعة الرابعة للسياسة التجارية المصرية أمام منظمة التجارة العالمية

62 التكنولوجيـا الماليـة في مصـر : سوق واعدة

66 الاقتصـاد المصـري فـي أرقـام

البنك المركزي يستمر في تيسير السياسة النقدية

١٠٠ نقطة أساس
مقدار الخفض المقرر في اجتمـــاع ٢٩ مارس ٢٠١٨

٪١٦,٧٥
سعر العائد على الايداع لليلة واحـــدة

٪١٧,٧٥
سعر العائد على الاقراض لليلة واحدة

٪١٤,٤٠
معدل التضخـــم العام في فبرايـــر ٢٠١٨

يأتي القرار مدعوماً بتحسن كبير في أساسيات الاقتصاد ، وفى ضوء تأكيد من البنك المركزي على متابعة المخاطر المحتملة المحيطة المؤثرة على النظرة المستقبلية للتضخم على الصعيدين المحلي والعالمي .



طارق عامر

محافـظ البنـك المركـزى المصـرى

٪٥,٣
معدل النمو الحقيقي خلال الفترة " أكتوبر – ديسمبر ٢٠١٧ " مرتفعا للربع الخامس على التوالـــي

٪١١,٣
معدل البطالـــة في ديسمبـــــر ٢٠١٧ ، وهو الأدنى منـذ ديسمبر ٢٠١٠

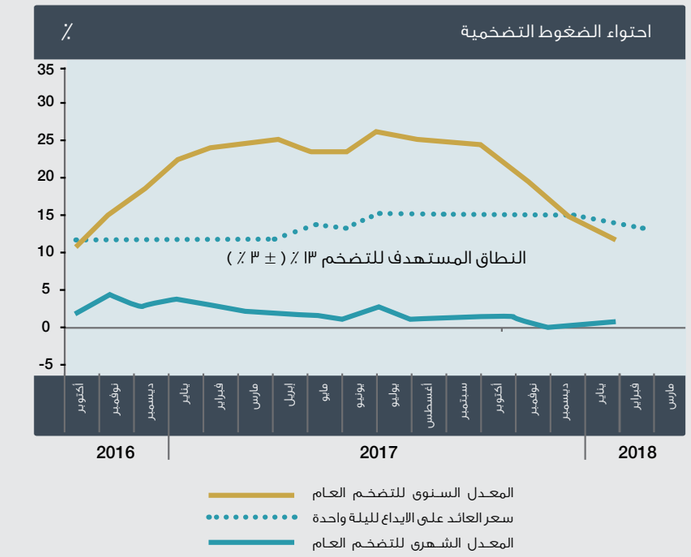

اقبال كبير على سندات مصر الدولية في شهادة ثقة جديدة على قوة الاقتصاد المصري

نجحت مصر في إصدار سندات دولية بالدولار خلال شهر فبراير ٢٠١٨ بقيمة إجمالية ٤ مليار دولار على ثلاث شرائح (٥ – ١٠ – ٣٠ سنة) ، وجذب الطرح ما يزيد عن ٥٥٠ مستثمرا عالميا من كافة الأسواق المستهدفة " أوروبا وأمريكا وأسيا والشرق الأوسط " بطلبات شراء بلغت نحو ١٢ مليار دولار ، وليجري تغطية الطرح بنحو ٣ مرات مما يعكس ثقة المجتمع الدولي والمستثمرين في الاقتصاد المصري وبرنامج الإصلاح الاقتصادي .

شرائـــح الطـــرح		
الشريحة الأولي	١,٢٥ مليار دولار لمدة ٥ سنوات بعائد	٥,٥٨٪
الشريحة الثانية	١,٢٥ مليار دولار لمدة ١٠ سنوات بعائد	٦,٥٩٪
الشريحة الثالثة	١,٥٠ مليار دولار لمدة ٣٠ سنة بعائـــد	٧,٩٠٪

اصدارات مصر من السندات الدولية بالدولار بعد قرار تحرير سعر الصرف

	تاريخ الطرح	القيمة « مليار دولار »	العائد « ٪ »
الأجل ٥ سنوات	يناير ٢٠١٧	١,٧٥	٦,١٢٥
	مايو ٢٠١٧	٠,٧٥	٥,٤٥
	فبراير ٢٠١٨	١,٢٥	٥,٥٨
الأجل ١٠ سنوات	يناير ٢٠١٧	١	٧,٥٠
	مايو ٢٠١٧	١	٦,٦٥
	فبراير ٢٠١٨	١,٢٥	٦,٥٩
الأجل ٣٠ سنة	يناير ٢٠١٧	١,٢٥	٨,٥٠
	مايو ٢٠١٧	١,٢٥	٧,٩٥
	فبراير ٢٠١٨	١,٥٠	٧,٩٠

كما نجحت مصر في إصدار سندات دولية مقومة باليورو خلال شهر أبريل ٢٠١٨ بقيمة إجمالية ٢ مليار يورو موزعة على آجال ٨ سنوات بسعر عائد ٤,٧٥٪ ، و ١٢ سنة بسعر عائد ٥,٦٢٥٪ ، وتم تغطية الطرح بنحو ٣,٨ مرة بطلبات شراء بلغت نحو ٧,٥ مليار يورو وهو ما يعكس أيضاً ثقة المجتمع الدولي والمستثمرين في الاقتصاد المصري وبرنامج الإصلاح الاقتصادي .

أداء قوى للاقتصاد المصرى خلال النصف الأول من عام ٢٠١٧ / ٢٠١٨

رؤية مستقبلية مُبشرة

تبنت الحكومة المصرية خلال الفترة الماضية حزمة متنوعة من السياسات والإجراءات في إطار برنامج الإصلاح الاقتصادي والذى بدأت محطته الرئيسية في نوفمبر ٢٠١٦ بتحرير سعر الصرف إلي جانب عدد من الإجراءات الخاصة بضبط أوضاع المالية العامة وتعزيز السياسة النقدية وتحفيز الاستثمارات ، ما أسهم في تحقيق ثمار ايجابية انعكست في تعافي العديد من المؤشرات الاقتصادية الرئيسية خلال النصف الأول من العام المالي٢٠١٧ / ٢٠١٨ ، ولتتوالى إشادة المؤسسات الدولية بهذا البرنامج الطموح وعلى رأسها صندوق النقد والبنك الدوليين ، علاوة على بنك التنمية الإفريقي ، ويتزايد اهتمام المستثمرين بالتواجد في السوق المصرية مع تنامى الثقة في واقع اقتصادها ومستقبله .

ارتفاع معدل النمو

حقق الاقتصاد المصري معدل نمو ٥,٢٪ خلال النصف الأول من العام المالي ٢٠١٧ / ٢٠١٨ مقارنة بـ٣,٦٪ خلال ذات الفترة من العام الماضي ، مع استهداف الوصول لنسبة ٧٪ بحلول عام ٢٠٢١ / ٢٠٢٢ ، وذلك في ضوء استمرار تنفيذ الاصلاحات الهيكلية .

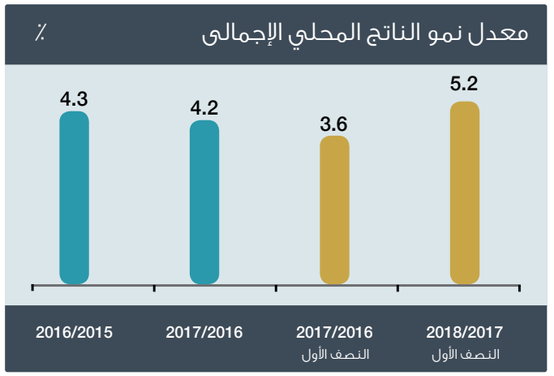

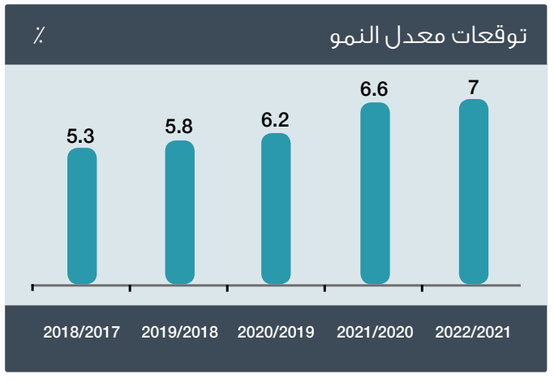

المصدر: وزارة التخطيط والإصلاح الإداري

وبلغت نسبة مساهمة صافي الصادرات في النمو خلال الربع الثاني من عام ٢٠١٧ / ٢٠١٨ نحو ٣٦٪ ، في حين بلغت نسبة مساهمة الاستهلاك النهائي نحو ٣٠٪ ، وجاءت نسبة مساهمة الاستثمار بنحو ٣٤٪ .

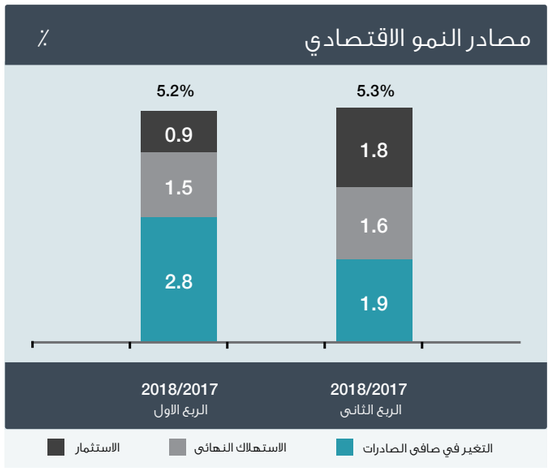

المصدر: وزارة التخطيط والإصلاح الإداري

وتمثلت أهم القطاعات التي ساهمت في رفع معدلات النمو خلال الربع الثاني من عام ٢٠١٧ / ٢٠١٨ في قطاعات الاستخراجات ، والصناعات التحويلية ، والتشييد والبناء حيث ساهمت القطاعات الثلاثة مجتمعة بنسبة ٣٥,٥ ٪ .

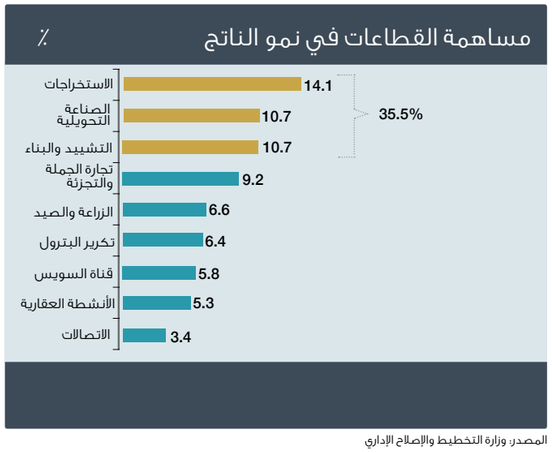

المصدر: وزارة التخطيط والإصلاح الإداري

أداء قوى للاقتصاد المصرى خلال النصف الأول من عام ٢٠١٧ / ٢٠١٨

تراجع تدريجي لمعدل التضخم

عمد البنك المركزي المصري إلي تشديد السياسة النقدية بصورة مؤقتة لاحتواء الضغوط التضخمية التي تسارعت وتيرتها منذ تحرير سعر الصرف في نوفمبر ٢٠١٦ وهو الأمر الذى سجل نجاحاً ملحوظاً ليشهد معدل التضخم العام تراجعاً تدريجياً ليقتصر على نحو ٢١,٩٪ في ديسمبر ٢٠١٧ مقارنة بنحو ٣٣٪ في يوليو من ذات العام ، وليواصل تراجعه إلي نحو ١٧,١٪ و ١٤,٤٪ خلال شهري يناير وفبراير ٢٠١٨ على الترتيب ، وتجدر الإشارة إلي قيام البنك المركزي خلال شهري فبراير ومارس من عام ٢٠١٨ بتخفيض سعر العائد على الإيداع والإقراض لليلة واحدة مرتين على التوالي – بمقدار ١٪ في كل مرة – ليصبح ١٦,٧٥٪ و ١٧,٧٥٪ على الترتيب ما يعطى المزيد من الثقة لزيادة حجم الاستثمارات .

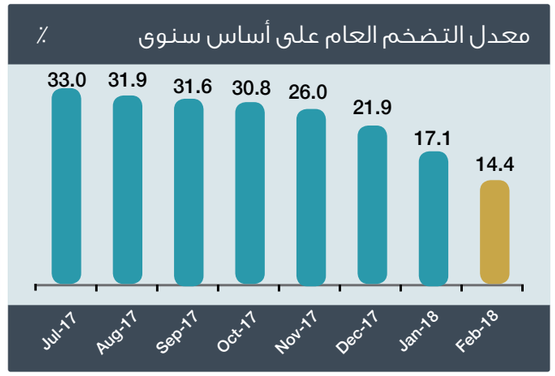

المصدر: البنك المركزي المصري

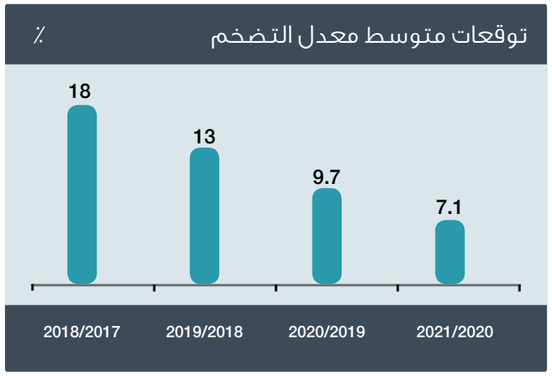

المصدر : وزارة المالية

تحسن معدل البطالة

انخفض معدل البطالة إلي أدنى مستوي له منذ عام ٢٠١١ / ٢٠١٢ ليسجل ١١,٣٪ في نهاية الربع الثاني من عام ٢٠١٧ / ٢٠١٨ مقابل ١٢,٤٪ في ذات الفترة من العام السابق وهو ما يعكس تحسن معدل النمو .

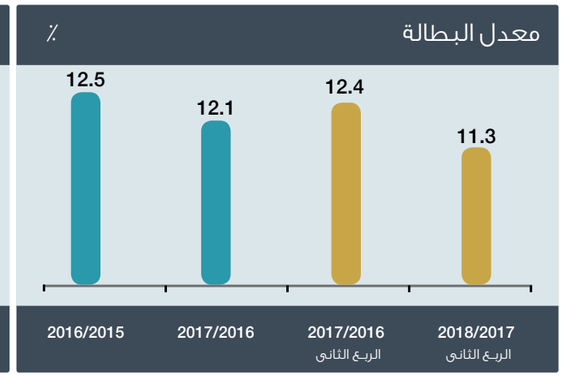

المصدر : – وزارة التخطيط والإصلاح الإداري
– وزارة المالية

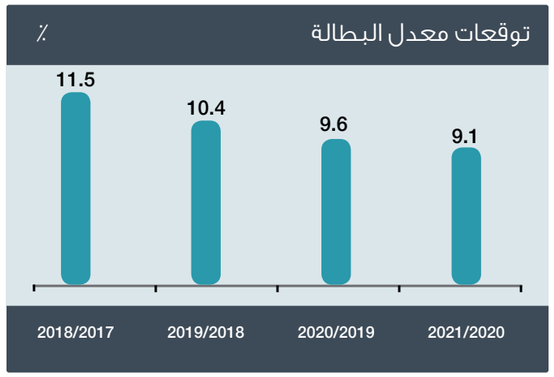

المصدر : وزارة المالية

ارتفاع حجم الاستثمار

ارتفعت الاستثمارات الكلية المنفذة في خطة الدولة خلال النصف الأول من عام ٢٠١٧ / ٢٠١٨ لتصل إلي ٣٥٣ مليار جنيه بنسبة ارتفاع ٤٦٪ عن ذات الفترة من العام السابق ، وبلغ حجم الاستثمارات العامة ٩٥ مليار جنيه خلال الربع الثاني من عام ٢٠١٧ / ٢٠١٨ بنسبة ارتفاع ٨٦٪ عن ذات الفترة من العام السابق . وهذا من المقدر أن يبلغ إجمالي الاستثمارات نحو ٦٤٦ مليار جنيه خلال عام ٢٠١٧ / ٢٠١٨ .

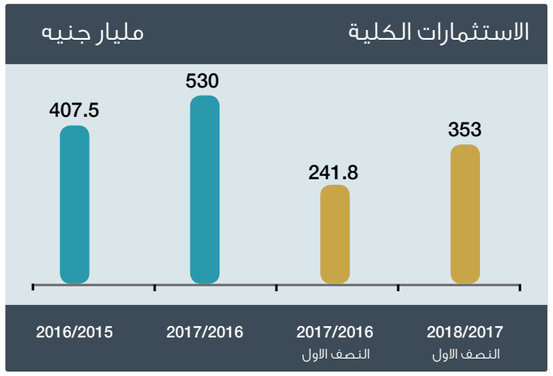

المصدر : وزارة التخطيط والإصلاح الإداري

ومن الجدير بالذكر ارتفاع معدل الاستثمار إلي ١٥,٣٪ في عام ٢٠١٦ / ٢٠١٧ مقابل ١٥٪ في العام السابق له ، واستمر في الارتفاع خلال النصف الأول من عام ٢٠١٧ / ٢٠١٨ ليصل إلي ١٧,٣٪ ، ومن المتوقع أن يسجل ١٦,٤٪ في عام ٢٠١٧ / ٢٠١٨ ككل ، في انعكاس لتوسع الحكومة خلال الفترة الماضية في الاستثمار من خلال العديد من المشروعات القومية لدفع حركة الإنتاج وتوفير المزيد من فرص العمل . وفى هذا الإطار من المستهدف الوصول بمعدل الاستثمار إلي ٢١,٧٪ في عام ٢٠٢١ / ٢٠٢٢ .

المصدر : وزارة التخطيط والإصلاح الإداري

أداء قوى للاقتصاد المصرى خلال النصف الأول من عام ٢٠١٧ / ٢٠١٨

أداء متميز للمعاملات الخارجية

شهدت المعاملات الخارجية للاقتصاد المصري تحسناً كبيراً خلال الفترة الأخيرة ، حيث بلغ الفائض الكلي لميزان المدفوعات خلال النصف الأول من عام ٢٠١٧ / ٢٠١٨ نحو ٥,٦ مليار دولار ، **وهو الامر الذى يعزى إلي :**

- تراجع عجز الميزان الجارى بنسبة ٦٤٪ ليقتصر على ٣,٤ مليار دولار مقابل ٩,٤ ملياراً في النصف الأول من عام ٢٠١٦ / ٢٠١٧ ، نتيجة ارتفاع تنافسية الصادرات وزيادتها بنحو ١٥,٤٪ لتصل إلي ١٢,١ ملياراً ، في حين ارتفعت الواردات بنسبة طفيفة بلغت نحو ٤,٥٪ ، هذا بالإضافة إلي ارتفاع الايرادات السياحية وكذا تحويلات المصريين العاملين بالخارج بنسبة ٢١٤,٣٪ و ٢٩,٣٪ على التوالى .
- حقق ميزان المعاملات الرأسمالية والمالية صافى تدفق للداخل بلغ نحو ١٠,٤ مليار دولار. وفى هذا الإطار تجدر الإشارة إلي تسجيل كل من الاستثمار الأجنبي المباشر والاستثمارات بمحفظة الأوراق المالية في مصر صافى تدفق للداخل بلغ نحو ٣,٨ و ٨ مليار دولار على الترتيب .

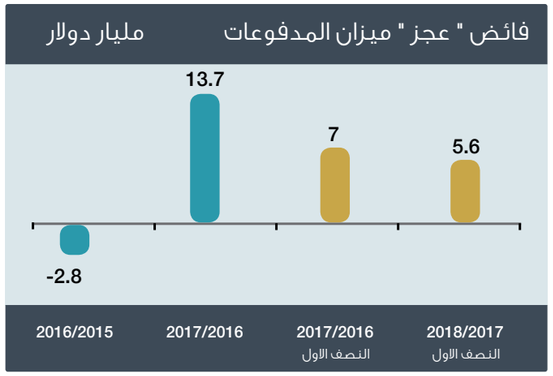

المصدر : البنك المركزي المصري

٤٢,٥ مليار دولار الاحتياطيات الدولية في فبراير ٢٠١٨ أعلى مستوى لها على الإطلاق

ارتفاع الاحتياطيات الدولية

ارتفع صافى الاحتياطيات الدولية ليسجل ٣٧ مليار دولار في ديسمبر ٢٠١٧ مقابل ٣١,٣ ملياراً في يونيو ٢٠١٧ ، ولتواصل ارتفاعها وصولاً إلي ٤٢,٥ ملياراً في نهاية فبراير ٢٠١٨ .

نجاح خطط الضبط المالي

تحسن أداء المالية العامة خلال النصف الأول من عام ٢٠١٧ / ٢٠١٨ ويرجع ذلك إلي استمرار الحكومة في القيام بالإجراءات الإصلاحية في الموازنة العامة للدولة والتى تهدف إلي تعظيم الموارد الضريبية وغير الضريبية من ناحية ، وتحسين هيكل الإنفاق العام من ناحية أخرى من خلال زيادة فاعليته ، وإيلاء المزيد من الاهتمام لتنمية رأس المال البشرى ، وزيادة الاستثمارات في البنية التحتية لجذب مزيد من المستثمرين ، بالإضافة إلي التأكيد على أهمية برامج الحماية الاجتماعية .

النصف الأول من عام ٢٠١٧ / ٢٠١٨

٣٧٪ نسبة ارتفاع الايرادات	٢٥٪ نسبة ارتفاع المصروفات

انخفض العجز الكلي للموازنة العامة للدولة كنسبة من الناتج المحلي الإجمالى في النصف الأول من عام ٢٠١٧ / ٢٠١٨ ليقتصر على ٤,٤٪ مقارنة بـ ٥٪ في ذات الفترة من العام السابق .

كما انخفض العجز الأولي – العجز الكلي غير شامل أعباء خدمة الدين العام – إلي مستوى قياسي منذ أكثر من عشر سنوات ليقتصر على ٠,٣٪ من الناتج المحلي الإجمالي في النصف الأول من عام ٢٠١٧ / ٢٠١٨ مقارنة بنحو ١,١٪ من الناتج خلال ذات الفترة من العام السابق. وتجدر الإشارة إلي أن تلك النسبة تتماشى مع مستهدفات الحكومة للوصول بفائض أولى ٠,٢٪ في عام ٢٠١٧ / ٢٠١٨ .

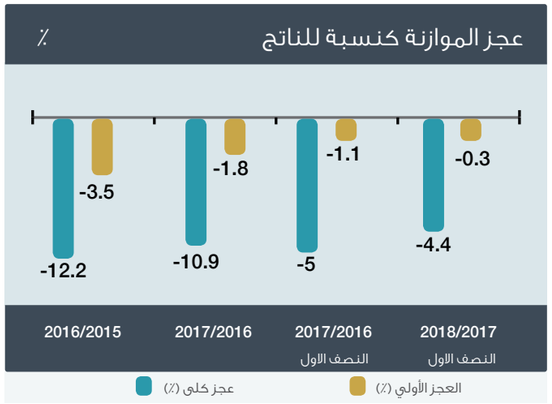

المصدر : وزارة المالية

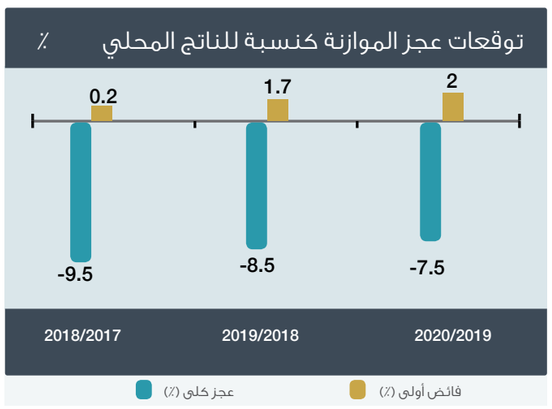

المصدر : وزارة المالية

أداء قوى للاقتصاد المصرى خلال النصف الأول من عام ٢٠١٧ / ٢٠١٨

وفيما يلى أبرز مؤشرات الموازنة العامة التي

شهدت تحسنا كبيراً :

أداء الحصيلة الضريبية

ارتفعت الإيرادات الضريبية بنحو ٦١٪ فى النصف الأول من العام المالي ٢٠١٧ / ٢٠١٨ (مقارنة بـ ١٢٪ خلال ذات الفترة من العام السابق) لتسجل ٣٠٢ مليار جنيه ، ويرجع ذلك إلي نمو الضرائب المتحصلة من الأنشطة التجارية والصناعية بنسبة ٧١٪ ، وكذا نمو حصيلة ضريبة الدخل على المرتبات بنسبة ٢٤٪، ونمو حصيلة ضريبة القيمة المضافة على السلع والخدمات بنسبة ٨٠٪ .

تستهدف الحكومة استمرار زيادة الحصيلة الضريبية (توسيع القاعدة الضريبية وليس زيادة عبء الضريبة) وربطها بالنشاط الاقتصادى على أن تصل نسبة الإيرادات الضريبية إلى الناتج المحلى الإجمالى إلى١٧٪ فى عام ٢٠٢١ / ٢٠٢٢ مقابل ١٢,٥٪ فى عام ٢٠١٤ / ٢٠١٥ .

٦١٪ معدل نمو لحصيلة الضريبة خلال النصف الأول من عام ٢٠١٧ / ٢٠١٨

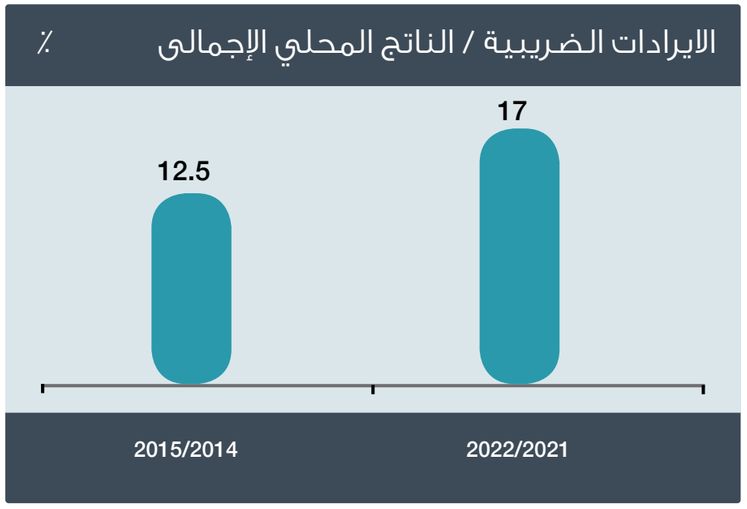

المصدر : وزارة المالية

برامج الحماية الاجتماعية

حرصت الحكومة على الارتقاء ببرامج الحماية الاجتماعية وتطوير آليات استهداف الدعم للوصول للفئات الأولي بالرعاية وفيما يلى أهم ملامح أداء هذه البرامج خلال النصف الأول من عام ٢٠١٧ / ٢٠١٨ :

أهم برامج الحماية الاجتماعية	النصف الأول ٢٠١٨/٢٠١٧	النصف الأول ٢٠١٧/٢٠١٦	معدل النمو
– الدعم النقدي « معاش الضمان وتكافل وكرامة » (مليار جنيه)	٩,٩	٤,١	١٤١,٣٪
– دعم السلع التموينية (مليار جنيه)	٢٣,٣	١٤,١	٦٤,٩٪
– التأمين الصحي والأدوية (مليون جنيه)	٧٣٦	٥٠٥,١	٤٥,٧٪

المصدر : وزارة المالية

هذا وكانت الحكومة قد أقرت حزمة متكاملة من الإجراءات المالية والاجتماعية بمبلغ ٨٥ مليار جنيه إضافية لدعم شبكة الحماية الاجتماعية خلال عام ٢٠١٧ / ٢٠١٨ وذلك لزيادة الدعم النقدي الشهري للفرد على بطاقات التموين وزيادة الدعم النقدي لمستخدمي برنامج تكافل وكرامة وزيادة المعاشات وزيادة عدد آخر من بنود الحماية الاجتماعية .

البنك الأهلى المصرى .. يصدر المزيد من المنتجات ويحصد المزيد من الجوائز

شهادة " بلادي بالجنيه الاسترليني"

أصدر البنك الأهلى المصرى شهادة " بلادي " بالجنيه الإسترليني للمصريين العاملين بالخارج ، وذلك بعد النجاح الذى حققته ذات الشهادة بكل من الدولار الأمريكي واليورو والدولار الاسترالي منذ طرحها في عام ٢٠١٦ ، بهدف تشجيع المصريين العاملين بالخارج على استثمار مدخراتهم في وعاء إدخارى مميز داخل مصر وبسعر عائد تنافسي مقارنة بأسعار العائد في الخارج .

أسعار العائد الحالية

" يصرف العائد كل ٦ أشهر اعتباراً من يوم العمل التالي للشراء"

- ١٪ الشهادة لآجل عام واحد
- ١,٢٥٪ الشهادة لآجل ٣ سنوات
- ١,٣٧٥٪ الشهادة لآجل ٥ سنوات

شهادة " أمان المصريين"

استكمالاً لدور البنك الأهلى المصرى في تنمية المجتمع ودعم الفئات ذات الدخول المنخفضة والعمالة الموسمية والمؤقتة وترسيخ مبادئ الشمول المالي ، وجذب فئات جديدة للتعامل مع البنوك من خلال تقديم الخدمات المصرفية والتأمينية لهم أصدر البنك شهادة " أمان المصريين " .

فئة الشهادة	تصدر بفئة ٥٠٠ جنيه ومضاعفاتها وبحد أقصى للشراء ٢٥٠٠ جنيه
الشريحة المستهدفة	الأشخاص الطبيعيين من سن ١٨ وحتى ٥٩ سنة
التغطية التأمينية	يتمتع صاحب الشهادة بتغطية تأمينية على الحياة وفقاً وقواعد وثيقة التأمين
سعر العائد الحالي	١٦٪ سنوياً
الجوائز	يتم إجراء سحب ربع سنوي على كل فئة للشهادة لعدد ٢٠٠ جائزة

يُصنف كأفضل بنك مصري في مجال القروض المشتركة لعام ٢٠١٧

حصل البنك الأهلى المصرى على المركز الأول كأفضل بنك في مجال القروض المشتركة (كوكيل للتمويل ، ومسوق للتمويل ، ومُرتب رئيسي) خلال عام ٢٠١٧ على مستوى السوق المصرفية المصرية وفقاً وتقييم مؤسسة Bloomberg العالمية لأداء البنوك . وجاء ذلك تتويجاً لنجاح البنك في المشاركة في تمويل العديد من القروض المشتركة بلغت قيمتها ٨٥,٧ مليار جنيه عام ٢٠١٧ ، بقيمة مساهمة نحو ٣٠,٦ مليار جنيه تم توجيهها للعديد من القطاعات الاستراتيجية منها قطاعات الكهرباء ، والبترول ، والتنمية العقارية ، والنقل ، ومواد البناء . كما تصدر البنك ذات السوق كوكيل لتمويل أكبر صفقتين في ذات العام بقيمة بلغت ٢٠ و ١٩,٤ مليار جنيه على التوالي .



هشام عكاشه

رئيس مجلس إدارة البنك الأهلى المصرى

وقد جاءت حصة البنك الأهلى المصرى كنسبة إلي السوق المصرفية المصرية وفقاً ومعايير التقييم المُشار إليها كما يلى :

وكيل للتمويل	٤٢,١٪
مسوق للتمويل	٢٣,٣٪
مُرتب رئيسي	١٩,٥٪

ويحصل على شهادة التوافق مع معايير " فيزا وماستر كارد " للعام الخامس على التوالي

حصل البنك الأهلى المصرى للعام الخامس على التوالي على شهادة التوافق مع معايير متطلبات هيئتي الفيزا والماستر كارد العالمية لتأمين بيانات بطاقات الدفع والائتمان الإلكترونية PCI DSS Certification ، الممنوحة من شركة Control Case وهي إحدى الشركات العالمية المعتمدة لمراجعة تطبيق المعايير الدولية للامتثال لقواعد حماية وتأمين بيانات بطاقات الدفع والائتمان ، كما يُعّد البنك الأهلى أول بنك في مصر يحصل على تلك الشهادة بنسختها V3.2 .

رؤية ايجابية للاقتصاد المصرى من قبل مؤسسات ووكالات التقييم الدولية

شهدت الفترة الماضية إشادة العديد من المؤسسات الدولية بالنتائج الايجابية لبرنامج الإصلاح الاقتصادي الذى وضعته مصر وبدأت تنفيذه منذ نوفمبر ٢٠١٦ على مدار ثلاث سنوات يدعمه اتفاق مع صندوق النقد الدولي ، حيث بدأت الإصلاحات تؤتى ثمارها في ظل تحسن ملموس في المؤشرات الاقتصادية ، يأتى في مقدمتها ارتفاع معدل النمو الاقتصادي . ليبدو جلياً تنامى ثقة المؤسسات والوكالات الدولية في أن الاقتصاد المصري يسير على المسار الصحيح .

صندوق النقد الدولي

جدد صندوق النقد الدولي في اطار مراجعته الثانية ثقته في الاقتصاد المصري مشيراً إلي أن برنامج الاصلاح الاقتصادي لمصر يظهر دلائل إيجابية تبشر بتحقيق المزيد من الاستقرار مع تعافي النمو الاقتصادي وتراجع معدل التضخم واستمرار الضبط المالي على المسار الصحيح . كما أشاد الصندوق بالتزام السلطات النقدية بنظام سعر الصرف المعوم الذي يشكل عاملاً وقائياً في مواجهة الصدمات الخارجية والذى ساهم في تحسن معاملات مصر مع العالم الخارجى ووصول الاحتياطيات الدولية إلي أعلى مستوياتها على الاطلاق .

وفى هذا الاطار رفع صندوق النقد الدولي تقديراته لمعدل النمو الاقتصادي إلي ٤,٢٪ خلال السنة المالية ٢٠١٦ / ٢٠١٧ متجاوزاً توقعاته السابقة عند مستويات ٣,٥٪ ، كما رفع الصندوق توقعاته لنمو الاقتصاد المصرى إلي ٤,٨٪ و ٥,٥٪ في السنتين الماليتين ٢٠١٧ / ٢٠١٨ و ٢٠١٨/٢٠١٩ على الترتيب .

استكمال صندوق النقد الدولي المراجعة الثانية لبرنامج الإصلاح الاقتصادي الذي يدعمه اتفاق في إطار " تسهيل الصندوق الممدد" ، ليتيح لمصر سحب مبلغ يعادل ١٤٣٢,٧٦ مليون وحدة حقوق سحب خاصة " ٢,٠٣ مليار دولار أمريكي"

مجموعة البنك الدولي

أشادت مجموعة البنك الدولي بالنجاحات التي حققتها الاصلاحات الاقتصادية التي تتبناها مصر ، وارتباط ذلك بتنامى العلاقة بين مصر ومجموعة البنك والتزام الأخيرة بكونها شريكاً تنموياً حقيقياً لمصر ، هذا وقد شهدت الفترة الأخيرة نقلة نوعية في التعاون بين مصر والبنك الدولي في مختلف المجالات ، فبالإضافة إلي إتفاقية البنك الدولي على منح مصر قرض بقيمة ثلاثة مليارات دولار على ثلاث سنوات لدعم الموازنة العامة وبرنامج الإصلاح الاقتصادي ، ساهمت مجموعة البنك الدولي مؤخراً بحزمة متنوعة من الاستثمارات وبرامج التمويل . وفى هذا الإطار تبرز مساهمة هيئة التمويل الدولية " الذراع المعنية بالقطاع الخاص في مجموعة البنك الدولي " في انشاء محطة بنبان كأحد أكبر محطات توليد الطاقة الشمسية في العالم .

توقعات البنك الدولي عن الاقتصاد المصرى :

- ارتفاع **معدل النمو الاقتصادي** إلي ٤,٥٪ خلال السنة المالية ٢٠١٧ / ٢٠١٨ ، وصولاً إلي ٥,٣٪ و ٥,٨٪ في عامي ٢٠١٨ / ٢٠١٩ و ٢٠١٩ / ٢٠٢٠ على التوالى .
- تراجع **عجز الموازنة العامة** إلي نحو ٨,٨٪ من إجمالى الناتج المحلي في السنة المالية ٢٠١٧ / ٢٠١٨ ، وهو ما يعزى أساساً إلي **التزام الحكومة بضبط أوضاع المالية العامة** مثل " إصلاح نظام دعم منتجات الطاقة ، وإصلاح المنظومة الضريبية " .
- تراجع عجز **حساب المعاملات الجارية** إلي ٤,٦٪ من إجمالى الناتج المحلي في السنة المالية ٢٠١٧ / ٢٠١٨ ، مستفيداً من الإصلاحات المستمرة التي تطبقها الحكومة المصرية والتى تستهدف تعزيز النشاط الاقتصادي وتقليص الاختلالات وإنهاء تشوهات سوق الصرف ، وزيادة حجم التدفقات الاستثمارية ، وزيادة مساهمة الصادرات في النمو الاقتصادي وتقليل المدفوعات عن الواردات .
- تحسن **مناخ الأعمال** مستفيداً من الاصلاحات المستمرة ، واصدار قانون الاستثمار الجديد وقانون التراخيص الصناعية خلال الآونة الأخيرة .

٤,٥٪
معدل النمو المتوقع للسنة المالية ٢٠١٧ / ٢٠١٨

٨,٨٪
عجز الموازنة المتوقع للسنة المالية ٢٠١٧ / ٢٠١٨

بنك التنمية الأفريقي

أشار بنك التنمية الأفريقي إلي تحسن مساهمة الاستثمار وصافى الصادرات في النمو الاقتصادي بمصر خلال السنة المالية ٢٠١٦ / ٢٠١٧ وهو الاتجاه الذى من المتوقع أن يستمر خلال السنوات المقبلة ، وهو ما يعكس نجاح جهود الحكومة الرامية لتعميق الاصلاحات الاقتصادية وضبط الأوضاع المالية ، وتعزيز معدلات النمو ، وتحسين بيئة الأعمال . مضيفاً أنه من المتوقع أن يرتفع معدل نمو الناتج المحلي الحقيقي إلي نحو ٤,٨٪ في ٢٠١٧ / ٢٠١٨ و نحو ٥,٥٪ في ٢٠١٨ / ٢٠١٩ ، وينخفض متوسط معدل التضخم إلي نحو ٢١,٢٪ في ٢٠١٧ / ٢٠١٨ ونحو ١٣,٧٪ في عام ٢٠١٨ / ٢٠١٩ . وأظهرت مصر التزاما مستمرا بتنفيذ الإصلاحات المستهدفة ، بما في ذلك دعم الأعمال التجارية والاستثمار والنمو الصناعي ، وتحسين استدامة الطاقة ، وتيسير الحصول على التمويل اللازم للمشروعات الصغيرة والمتوسطة ، مما يصب في صالح مستويات الأداء الاقتصادي في مصر مع التركيز بشكل واضح على مساعدة الفئات الأكثر فقراً من خلال تحسين استهداف الإنفاق الاجتماعي على الصحة والتعليم وخلق فرص العمل .

رؤية ايجابية للاقتصاد المصرى من قبل مؤسسات ووكالات التقييم الدولية

وقد أكد البنك الإفريقي على أن تحرير سعر الصرف أدى إلي تعزيز تنافسية الاقتصاد وزيادة الثقة في قطاع الأعمال ، كما عزز الاستثمار معدلات النمو في عام ٢٠١٦ / ٢٠١٧ من خلال تنفيذ مجموعة من المشروعات الكبرى .
وتجدر الإشارة إلي أن مجلس إدارة بنك التنمية الإفريقي قد وافق في يناير ٢٠١٨ على قرض بقيمة ٥٠٠ مليون دولار أمريكي لتمويل المرحلة الثالثة من برنامج دعم الحوكمة الاقتصادية ودعم الطاقة في مصر ، وهو الأخير في سلسلة من ثلاثة قروض سنوية تبلغ قيمتها الإجمالية ١,٥ مليار دولار ، تغطي السنوات المالية من ٢٠١٥ / ٢٠١٦ إلي ٢٠١٧ / ٢٠١٨ .
ويدعم البرنامج المشار إليه أجندة الإصلاح الهيكلي الشامل في مصر ، والتي تهدف إلي تعزيز إجراءات ضبط أوضاع المالية العامة وتعزيز الحوكمة والكفاءة في قطاع الطاقة وتعزيز بيئة الأعمال التجارية ، خاصة للشركات الصغيرة والمتوسطة .

وكالة Moody's للتصنيف الائتماني

أكدت مؤسسة Moody's للتصنيف الإئتمانى نظرتها المستقبلية المستقرة لمصر في تقريرها الصادر مطلع عام ٢٠١٨ التي أشارت فيه إلي توقعاتها بشأن الوضع الاقتصادي في مصر ، وذلك على النحو التالى :

- تسارع **معدل النمو** من ٤,٢٪ في عام ٢٠١٧ ليصل إلي ٥٪ بحلول عام ٢٠١٩ ثم إلي ٥,٥٪ بحلول عام ٢٠٢١ لتحقق مصر أحد أعلى معدلات النمو الاقتصادي بين دول منطقة الشرق الأوسط ، مدفوعاً بالإصلاحات الهيكلية في ظل برنامج الاصلاح الاقتصادي وارتفاع نسبة مساهمة صافى الصادرات والاستثمار في النمو .
- تحسن الوضع التنافسي للاقتصاد ، حيث ساهم قرار تحرير سعر الصرف في نهاية عام ٢٠١٦ في تحفيز الاستثمارات الأجنبية ، وزيادة القدرة التنافسية للاقتصاد لترتفع الصادرات بنحو ١٦٪ في عام ٢٠١٧ مقارنة بعام ٢٠١٦ ، وليقفز ترتيب مصر في مؤشر التنافسية العالمية للمنتدى الاقتصادي العالمي لعام ٢٠١٧ / ٢٠١٨ خمسة مراتب ، ولتسجل مصر أفضل تحسن بين دول الإقليم وفقاً لذات التقرير .
- تراجع **عجز الموازنة** إلي نحو ١٠٪ و ٨,٥٪ من الناتج المحلي في عامي ٢٠١٨ و ٢٠١٩ علي التوالي .
- تراجع **نسبة الدين العام الإجمالي** الناتج المحلي إلي نحو ٨٣٪ بحلول عام ٢٠٢١ كنتيجة لضبط أوضاع المالية العامة وتحقيق معدلات نمو قوية .

وأشارت Moody's إلي أن بدء تدفق الإنتاج من حقل " ظهر " للغاز الطبيعي في ديسمبر عام ٢٠١٧ سيساهم في تحقيق الاكتفاء الذاتي من الغاز الطبيعي وكذلك في تحسن العجز في الميزان الجاري وليقتصر على نحو ٣٪ من الناتج المحلي بحلول عام ٢٠٢١ مقارنة بنحو ٦,٨٪ في عام ٢٠١٧ .

وكالة Standard & Poor's للتصنيف الائتماني

عدلت مؤسسة Standard & Poor's للتصنيف الائتماني في تقريرها الصادر نوفمبر ٢٠١٧ نظرتها المستقبلية للاقتصاد المصرى من " مستقرة " إلي " إيجابية " مع الإبقاء على تصنيفها للديون السيادية المصرية قصيرة وطويلة الأجل بالعملتين الأجنبية والمحلية عند درجة B / B- ، وأرجعت المؤسسة ذلك إلي استعادة النشاط الاقتصادي عافيته وتحسن المناخ الاستثماري في ضوء قيام الحكومة بتنفيذ مجموعة من الإصلاحات الطموحة التي يدعمها اتفاق التسهيل الممدد لصندوق النقد الدولي بقيمة ١٢ مليار دولار لمدة ثلاث سنوات ، والذى ساهم بدوره في إنهاء أزمة نقص العملة الأجنبية وتعزيز القدرة التنافسية للصناعات التحويلية وتدعيم السياحة ، وارتفاع الاحتياطيات الدولية .

ويعكس ذلك توقعات المؤسسة باحتمالية كبيرة لرفع درجة التصنيف الائتماني للاقتصاد المصري خلال العام الحالي خاصة مع استمرار الحكومة في تنفيذ برنامج الإصلاحات الهيكلية والمالية والنقدية ، وتتلخص أهم توقعاتها في الآتى :

- ارتفاع **متوسط معدل نمو الناتج المحلي الاجمالى** ليبلغ نحو ٤,٤٪ خلال السنوات المالية ٢٠١٧ / ٢٠١٨ إلي ٢٠١٩ / ٢٠٢٠ مقارنة بتوقعات سابقة ٣,٨٪ خلال ذات الفترة ، في ضوء تحسن عوامل أداء الاقتصاد ، مثال ذلك جذب المزيد من تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر ، وتحويلات العاملين في الخارج ، وبدء انتاج الغاز الطبيعى في حقل ظهر . إلي جانب استمرار النمو في قطاع التشييد والبناء من خلال تنفيذ مشروعات البنية التحتية والمشروعات القومية الجديدة ، ويأتى في مقدمتها مشروع تنمية محور منطقة قناة السويس الاقتصادية ، والعاصمة الإدارية الجديدة وتوسيع شبكة الطرق .
- ارتفاع **معدل الاستثمار** كنسبة إلي الناتج المحلي الإجمالى لتسجل نحو ١٦,٧٪ و ١٧,٢٪ عامى ٢٠١٨ / ٢٠١٩ و ٢٠١٩ / ٢٠٢٠ على الترتيب ، مستنده إلي حزمة متنوعة من التشريعات والإجراءات الفاعلة التي اتخذت مؤخراً لتهيئة المناخ الجاذب للإستثمار ومنها قانون تراخيص المنشآت الصناعية ، وقانون الاستثمار الجديد والذى يمنح حوافز ضريبية وغير ضريبية للمشروعات الاستثمارية لاسيما في القطاعات المستهدفة مثل مشروعات الطاقة المتجددة . كما أن اصدار قانون تنظيم أنشطة سوق الغاز الطبيعى سيدعم القدرة التنافسية لقطاع الطاقة مما يساهم في جذب المزيد من الاستثمارات الأجنبية ولاسيما في مجال استكشاف وإنتاج الغاز .
- انخفاض **الدين الحكومي كنسبة إلي الناتج المحلي الإجمالي** ليقتصر على نحو ٩٣٪ بنهاية عام ٢٠١٩ / ٢٠٢٠ .
- تراجع **معدل التضخم** تدريجياً ليقتصر على نحو ١١٪ بنهاية عام ٢٠١٩ / ٢٠٢٠ .

اصدار قانون تنظيم أنشطة سوق الغاز سيدعم من القدرة التنافسية للقطاع

رؤية ايجابية للاقتصاد المصرى من قبل مؤسسات ووكالات التقييم الدولية

وكالة Fitch للتصنيف الائتماني

رفعت وكالة Fitch للتصنيف الائتماني نظرتها المستقبلية لمصر من مستقرة إلي إيجابية ، مع الإبقاء على تصنيف مصر الائتماني عند " B " في إشارة إلي التقدم في برنامج الإصلاح الاقتصادي ، واستمرار تحسن المناخ الاستثمارى ، وتحسن أوضاع المعاملات الخارجية ، مشيرة إلي استمرار وتيرة الاصلاحات المالية والهيكلية لدفع النمو وخلق فرص عمل ، وتحسين أوضاع المالية العامة لوضع الدين العام وعجز الموازنة على مسار تنازلي ، واستمرار ارتفاع الاحتياطيات الأجنبية هى عوامل من شأنها أن تقود إلي رفع التصنيف الإئتمانى لمصر خلال المرحلة المقبلة .

توقعات وكالة Fitch

- تسجيل معدلات نمو قوية خلال عام ٢٠١٧ / ٢٠١٨ مدفوعة بتحسن المناخ الاستثمارى ، واستقرار سوق الصرف ، وزيادة الانتاج من الغاز الطبيعي .
- تراجع معدلات التضخم إلي نحو ١٣٪ خلال عام ٢٠١٨ متوافقة مع معدلات التضخم المستهدفة من قبل البنك المركزى المصرى .
- تحقيق فائضاً أولياً في الموازنة العامة خلال العام المالي ٢٠١٧/٢٠١٨ للمرة الاولى منذ أكثر من ١٥ عاماً .
- انخفاض نسبة الدين العام الحكومى من الناتج المحلي الإجمالي إلي نحو ٨٨٪ في عام ٢٠١٩ .
- استمرار تراجع العجز في الميزان الجاري ، حيث بدأ العجز في الانكماش منذ قرار تحرير الصرف في نوفمبر من العام الماضي ليصل نحو ١,٦ مليار دولار في الربع الثالث من عام ٢٠١٧ مقارنة بنحو ٤,٨ مليار دولار في الربع الثالث من عام ٢٠١٦ .
- تراجع أسعار الفائدة بنحو (٢٠٠ – ٣٠٠ نقطة) خلال عام ٢٠١٨ ، مع التأكيد على أن التخفيض الأول لسعر الفائدة بمصر في فبراير ٢٠١٨ منذ قرار تحرير سعر الصرف للجنيه تحقق بدعم من تحسن واستقرار الاقتصاد الكلي .

للمرة الاولى منذ أكثر من ١٥ عاماً توقعات بتحقيق مصر فائضاً أولياً في الموازنة العامة

العاصمة الادارية الجديدة " نقلة نوعية نحو مستقبل أكثر تقدما "

يعتبر مشروع العاصمة الادارية الجديدة مشروعاً قومياً تتنوع عوائده الاقتصادية من توسيع الحيز العمرانى والإسكانى ، إلي توفير فرص عمل ، وتشييد بنية أساسية جاذبة للإستثمار . ويراعى المشروع البعد البيئى " المحور الأخضر " مواكبا احدث التطورات التقنية والعلمية وهو ما يتجلى في سلسلة من المشروعات مثل الجامعات ومدن التكنولوجيا ومدينة المعرفة . وتقع العاصمة الإدارية الجديدة شرق مدينة القاهرة الجديدة على مساحة اجمالية تناهز ١٧٠ ألف فدان ، ويبلغ عدد السكان المستهدف خلال المرحلة الأولي حوالى نصف مليون نسمة على أن يصل إلي نحو ٥,٦ مليون نسمة عند اكتمالها .

موقع متميز

تقع العاصمة الادارية شرق القاهرة ، وتتميز بموقعها القريب من مشروع تنمية قناة السويس ، وبقربها من مدن شرق القاهرة (بدر والشروق والقاهرة الجديدة) . و ترتبط بأربعة طرق رئيسية هى : طريق السويس – طريق العين السخنة – الطريق الدائرى الأوسطى – الطريق الإقليمى ، بالإضافة إلي محاور الطرق الرئيسية .

الحى الحكومى

من المخطط أن يتضمن الحى الحكومى ٣٤ مبنى بإجمالى ٢٩ وزارة ، ومبنى للبرلمان ، ومبنى لمؤسسة الرئاسة ومبنى لمجلس الوزراء ، ومركز مؤتمرات ومدينة معارض ، ومطار ومدينة ذكية ومدينة طبية وحديقة مركزية ، ومع انطلاق مرحلة الأسبقية الأولي بدأ تنفيذ أعمال البنية الأساسية بمنطقة الحى الحكومى .

الاحياء السكنية

تضم المدينة ٢٠ حى سكنى متكامل ، منها ٨ أحياء سكنية بالمرحلة الأولى، وتم البدء في الحى السكنى الثالث في عام ٢٠١٧ بمساحة ألف فدان وبه ٨ مجاورات سكنية تشمل مناطق عمارات سكنية ، وفيلات ، وتاون هاوس ، ومناطق إدارية وتجارية . ومع مطلع عام ٢٠١٨ تم البدء في أعمال الحى السكنى السابع والذى تبلغ مساحته نحو ١٥٠٠ فدان .

حـــى الاعمـــال

تضم العاصمة الإدارية الجديدة وفقا للمخطط العام حياً كاملاً لرجال المال والأعمال ، ومقرا للبنك المركزى المصرى ، والبورصة ، ومقرات للبنوك المحلية والدولية ، إلي جانب أبراج ادارية ، وفى هذا الاطار من المستهدف أن يتضمن ذلك انشاء أكبر برج في افريقيا .

الجـــامـــعـــات

من المستهدف انشاء فروع للعديد من الجامعات الدولية ، بالإضافة إلي إنشاء المدينة المصرية للعلوم والأبحاث والابتكار بالشراكة مع جهات دولية. وفى هذا الإطار من المقدر أن تبدأ الجامعة الكندية الدراسة في عدد من التخصصات (العلوم – الهندسة – الإدارة) في سبتمبر ٢٠١٨ .

منتجع الماســـة

يعتبر أول منتجع في العاصمة الإدارية الجديدة على مساحة اجمالية ١٠ أفدنة ، ويتسم " الماسة كابيتال " بتصميمات متميزة ويعد باكورة الأعمال الكبرى في العاصمة الإدارية الجديدة .

الـطـــرح الأول

اجتذب الطرح الأول لأراضى العاصمة الادارية خلال عام ٢٠١٧ عدداً كبيراً من المستثمرين والمطورين ، وتوزعت مساحات الأراضى المخصصة للمستثمرين بالطرح الأول بين ٤٠ فدان و ٥٠٠ فدان .

مصر .. مناخ استثماري إيجابي يدعم التنمية الشاملة

تحتل الاستثمارات الخاصة مكانة مؤثرة في تحفيز مسيرة التنمية وتخفيف العبء عن كاهل الموازنة العامة للدولة ، وصولاً إلي تخصيص المزيد من الاستثمارات العامة في مجالي الرعاية الاجتماعية والخدمات العامة ، ومن ثم يأتي توفير مناخ استثماري إيجابي يساهم في جذب المزيد من الاستثمارات الخاصة كأحد أولويات الدولة ، وذلك من خلال عدد من المحاور منها تدعيم الاطار التشريعي والتنظيمي ، وتطوير بنية تحتية حديثة ومترابطة ، وتعزيز بيئة ريادة الاعمال من أجل تشجيع الشركات الناشئة وتسهيل إجراءات إنشائها ونموها.

وقد شهد عام ٢٠١٧ العديد من الخطوات على هذا الطريق ، من ذلك :

علـى صعيـد تنقيـح البيئـة التشـريعية تـم إقـرار سلسـلة مـن الاصلاحـات التشـريعية كان مـن أهمهـا قانـون الاسـتثمار الجديـد ، وقانـون تسـهيل الحصـول علـى التراخيـص الصناعيـة ، وقانـون إعـادة الهيكلـة والإفـلاس ، وتعديـل قانـون الشـركات، وقوانيـن الخدمـات الماليـة غيـر المصرفيـة المتعلقـة بسـوق المـال والبورصـة المصريـة ، بمـا يفضـى إلـي تيسـير إجـراءات التأسـيس والتشـغيل ، وتوفيـر الضمانـات للمسـتثمرين المحلييـن والأجانـب .

علـى صعيـد تحسـين الخدمـات الحكوميـة والحـد مـن البيروقراطيـة تـم اطـلاق مركـز خدمـات المسـتثمرين لتعزيـز الاصلاحـات القانونيـة والتنظيميـة ووضعهـا موضـع التنفيـذ ، حيـث يتيـح المركـز العديـد مـن الخدمـات للمسـتثمرين ، مـع توفيـر حزمـة واسـعة مـن الاستشـارات والمعلومـات حـول الفـرص الاسـتثمارية المتاحـة فـي مصـر ، مثـال ذلـك :

- **خدمـات تأسـيس الشـركات** واعتمـاد محاضـر مجالـس إدارتهـا وجمعياتهـا العامـة ، واصـدار الموافقـات والتصاريـح ، وتخصيـص الأراضـي اللازمـة لإنشـاء المشـروعات .
- **المعامـلات الحكوميـة** ، حيـث يعمـل المركـز كوسـيط بيـن رواد الاعمـال والجهـات الحكوميـة التـي تقـدم المـوارد والمشـورة والمسـاعدات الاجرائيـة للشـركات الناشـئة .
- **الخدمـات القانونيـة** ، حيـث يوفـر المشـورة القانونيـة وخدمـات الشـهر العقـاري للمسـتثمرين .
- **خدمـة رواد الأعمـال** ، حيـث يوفـر خدمـات متخصصـة موجهـة إلـي رواد الأعمـال تشـمل الـدورات التدريبيـة وورش العمـل ، وخدمـات الارشـاد للشـركات الناشـئة ، بالإضافـة إلـي برنامـج الشـراكات مـع المؤسسـات العالميـة التـي يمكنهـا تقديـم الدعـم الفنـي للتدريـب والمـوارد لـرواد الأعمـال .

مركز خدمات المستثمرين

يقوم بتيسير إجراءات حصول المستثمر علي الموافقات والتصاريح والتراخيص اللازمة لمشروعه الاستثماري ويتمتع ممثلي الجهات الإداريـة فـي المركـز بجميع السلطات والصلاحيات المطلوبة لتنفيذ إجراءات عمل المستثمر وفقا لقانون الاستثمار رقم ٧٢ لسنة ٢٠١٧

كما أنـه وإيمانـاً بـأن توافـر المعلومـات والمعرفـة هـو بمثابـة عامـلاً محفـزاً للإسـتثمارات ونمـو الأعمـال التجاريـة ، فقـد جـرى إطـلاق الخريطـة الاسـتثمارية لمصـر والتـي تقـدم نظـرة شـاملة علـى العديـد مـن الفـرص الاسـتثمارية فـي جميـع محافظـات مصـر ، حيـث تمكـن المسـتثمر مـن البحـث عـن الفـرص واكتشـافها طبقـا للموقـع الجغرافـي أو القطـاع الاقتصـادي الـذي يحـدده . إلـي جانـب توفيـر معلومـات عـن جميـع المشـروعات الوطنيـة الرئيسـية للمسـتثمرين المحلييـن والمحتمليـن فـي جميـع القطاعـات ، بالإضافـة إلـي توضيـح جميـع المناطـق والحوافـز المختلفـة بمـا فـي ذلـك المناطـق الصناعيـة والاسـتثمارية والتكنولوجيـة والاقتصاديـة .

استكشـف فـرص الاستثمـار في مصر على موقع وزارة الاستثمار والتعاون الدولي

http : //www.investinegypt.gov.eg/Arabic/Pages/explore.aspx?map=true

علـى صعيـد تشـجيع ريـادة الأعمـال .. نظـرا للـدور المتنامـي لريـادة الأعمـال فـي دعـم مسـيرة التنميـة الاقتصاديـة والاجتماعيـة ، وخلـق فـرص العمـل ، وتمكيـن الفئـات المهمشـة ، فقـد وضعـت وزارة الاسـتثمار والتعـاون الدولـي برنامجـا لريـادة الأعمـال يهـدف إلـي خلـق قاعـدة انطـلاق للأفـكار ، واتاحـة فـرص للأعمـال التجاريـة الجديـدة ، وتحفيـز النمـو الاقتصـادي مـن خـلال الشـركات الناشـئة الواعـدة مـن أجـل المنافسـة فـي الأسـواق المحليـة والدوليـة ، ويتكـون مـن أربعـة مكونـات أساسـية هـي :

- **التمويـل** ، حيـث تـم تأسـيس " شـركة مصـر لريـادة الأعمـال " فـي مـارس ٢٠١٧ برأسـمال قـدره ٤٥١ مليـون جنيـه ، والتـي تركـز علـى تحفيـز بيئـة ريـادة الأعمـال عـن طريـق الاسـتثمار فـي رأس المـال المخاطـر ، والاسـتثمار المشـترك فـي المشـروعات التـي تحقـق نمـوا مرتفعـا ، وتوفـر الشـركة بالأسـاس رؤوس الأمـوال اللازمـة للتأسـيس والمراحـل المبكـرة مـن الأعمـال ، بالإضافـة إلـي رأس المـال الـلازم للنمـو .
- **مُسـرعات الاعمـال** ، حيـث تحتـاج الشـركات الناشـئة إلي عوامـل أخـرى بخـلاف تمويـل رأس المـال لكـى تحقـق نجاحـا سـريعا ، ويقـدم برنامـج مسـرعات الأعمـال تمويـلاً يصـل إلـي ٥٠٠ ألـف جنيـه كمسـاهمة لأصحـاب الشـركات لإنشـاء شـركاتهم ، مقابـل نسـبة ٤٪ إلـي ٨٪ مـن أسـهم الشـركة ، بالإضافـة إلـي تقديـم مجموعـة كبيـرة مـن الخدمـات بمـا فـي ذلـك الأعمـال التجاريـة والقانونيـة والفنيـة .
- **مراكـز خدمـات ريـادة الاعمـال** ، والتـي تقـدم حزمـة متكاملـة مـن الخدمـات الاستشـارية والمعلوماتيـة لـرواد الأعمـال .
- **الاطـار التنظيمـي** ، حيـث نـص قانـون الاسـتثمار الجديـد علـى دعـم ريـادة الأعمـال والشـركات الناشـئة ، ومنـح حوافـز لإنشـاء البنيـة التحتيـة والتكنولوجيـة التـي تدعـم بيئـة الاسـتثمار .

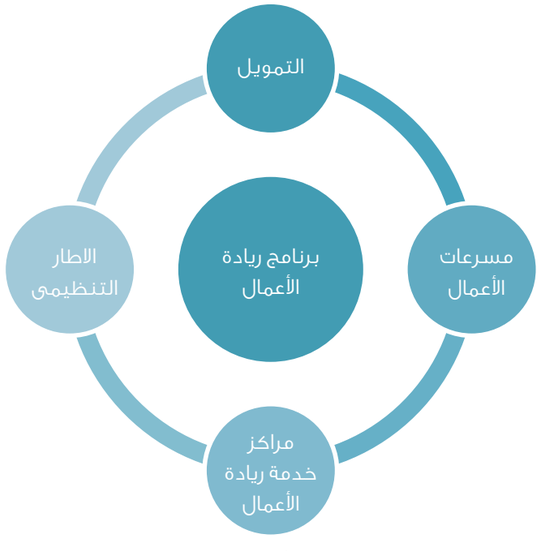

المصدر : وزارة الاستثمار والتعاون الدولي

وفيما يلى استعراض لعدد من مؤشرات الاستثمار في مصر :

بلغت الاستثمارات الخاصة نحو ٥٣٪ من اجمالي الاستثمارات خلال السنة المالية ٢٠١٦ / ٢٠١٧ محققه نحو ٢٧١ مليار جنيه مقارنة بنحو ٢١١ ملياراً خلال السنة المالية ٢٠١٥ / ٢٠١٦ .

هذا وقد بلغ صافي الاستثمارات الاجنبية المباشرة نحو ٧,٩ مليار دولار مسجلة زيادة بنحو ١٤,٥٪ خلال ذات الفترة ، كما احتلت مصر المركز الأول في أكثر الدول جذبًا للإستثمار على مستوى القارة الافريقية ، وفق تقرير " أين تستثمر في إفريقيا لعام ٢٠١٨ " الصادر عن بنك Rand Merchant .

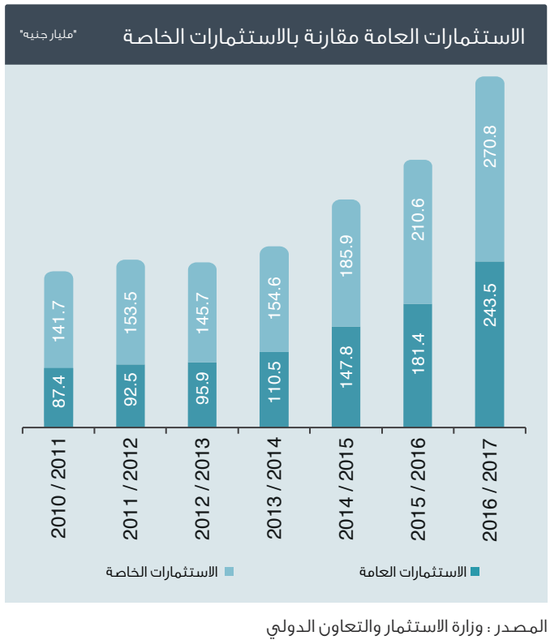

المصدر : وزارة الاستثمار والتعاون الدولي

وارتفعت الاستثمارات الجديدة خلال العام المالي ٢٠١٦ / ٢٠١٧ (الشركات الجديدة التي تم تأسيسها والتوسعات في الشركات القائمة) بمعدل ٢٤٪ لتبلغ ١٧٢٣٥ شركة مقارنة بعدد ١٣٨٨٨ شركة خلال العام السابق له ، في محصلة لارتفاع عدد الشركات الجديدة التي تم تأسيسها خلال العام المالي ٢٠١٦ / ٢٠١٧ بمعدل ٢٦٪ ليبلغ ١٥٢٠٠ شركة ، وزيادة عدد الشركات التي شهدت توسعات خلال ذات العام بمعدل ١٠,٥٪ ليبلغ ٢٠٣٥ ، الأمر الذي يعكس تزايد ثقة المستثمرين في مناخ الاستثمار في مصر .

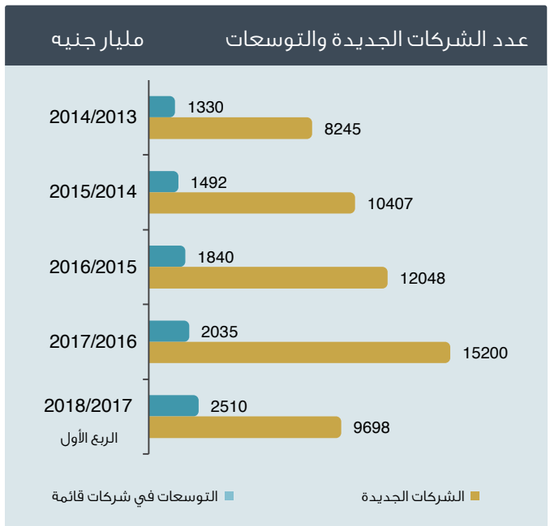

المصدر : وزارة الاستثمار والتعاون الدولي

وعلى صعيد متصل تجدر الإشارة إلي أن تعظيم الاستفادة من المساعدات الانمائية الرسمية يُعّد أحد أولويات الحكومة لتعظيم جهود الدولة في شتى مجالات التنمية ، مع التركيز على تطوير البنية الأساسية ورفع كفاءتها وتطويرها بوصفها ركيزة أساسي لخلق بيئة مواتية للإستثمار وإنماء القطاع الخاص .

هذا ويشمل التمويل الانمائي الموجه إلي تطوير البنية التحتية كل من توسيع نطاق مصادر الطاقة وتنويعها، وتحسين كفاءة شبكات ووسائل النقل البري والمائي والجوي ، والارتقاء بمستوى شبكات المياه والصرف الصحي والري . وفى هذا الإطار تجدر الإشارة إلي توجيه نحو ٦٨ ٪ من تدفقات المساعدات الانمائية الرسمية لدعم مشروعات البنية التحتية والمشروعات الاقتصادية .

ومن الجدير بالذكر أن البنك الدولي أسهم بالنصيب الأوفر من المساعدات الانمائية الموجهة إلي مصر في عام ٢٠١٧ بنحو ٢٣ ٪ من إجمالي المساهمات. كما أنه وبمطالعة قنوات إنفاق المساعدات الانمائية لذات العام ، فقد تمثلت أهم جهود وزارة الاستثمار خلال العام المُشار إليه فيما يلى :

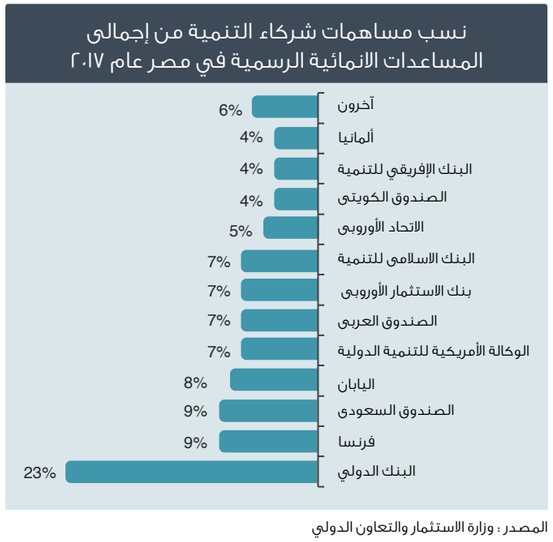

المصدر : وزارة الاستثمار والتعاون الدولي

على صعيد رفع كفاءة الطاقة

✔ البترول والغاز

توجيه نحو ٢٠٠ مليون دولار لدعم كفاءة الطاقة والبنية التحتية لشركة نقل الغاز المصرية (ايجاس) القابضة ، ولترتفع محفظة وزارة الاستثمار في هذا المجال إلي نحو ٩٥١,٦ مليون دولار لتمويل ٦ مشروعات في قطاع البترول والغاز .

✔ الكهرباء والطاقة المتجددة

توقيع ثلاثة اتفاقيات تمويل قيمتها ٨٧٨ مليون دولار امريكي مع مؤسسة التمويل الدولية ، والوكالة الفرنسية للتنمية الدولية ، والبنك الاوروبي للإستثمار ، لدعم ثلاثة مشروعات لتوليد الكهرباء من الطاقة الشمسية وطاقة الرياح ، ولترتفع محفظة وزارة الاستثمار في هذا القطاع إلي ٦٣ مشروعا بقيمة ٧,٩ مليار دولار .

على صعيد اعادة تأهيل قطاع النقل

توقيع اتفاقيتين بقيمة اجمالية قدرها ٤٧٦ مليون دولار لتطوير السكك الحديدية لترتفع محفظة النقل بوزارة الاستثمار لتشمل ٢٤ مشروعا بقيمة ٣,٩ مليار دولار لتطوير القطاع بما في ذلك السكك الحديدية وخطوط المترو والطرق والمطارات والنقل البحري .

مصر .. مناخ استثماري إيجابي يدعم التنمية الشاملة

على صعيد قطاع المياه والري

توقيع اتفاقيتين قيمتهما ١٠٦ مليون دولار مع الصندوق الكويتي للتنمية الاقتصادية العربية لدعم شبكات المياه وبناء محطات تحلية المياه ، وليرتفع عدد مشروعات قطاع المياه والري ليصل إلي ٢٣ مشروعا بميزانية قدرها ٩٥٨ مليون دولار .

على صعيد دعم الانتاج الزراعي والصناعات الزراعية

توقيع اتفاقيتين بقيمة ١٦٦ مليون دولار مع مؤسسة التمويل الدولية ومع الصندوق الكويتي للتنمية لتعزيز التنمية الزراعية من خلال ضخ استثمارات جديدة بمشاركة القطاعين العام والخاص في تطوير الصناعات الغذائية ، ودعم مشروع استصلاح ٤٠٠ الف فدان في شمال سيناء. وقد ارتفعت المحفظة الحالية للوزارة المخصصة لدعم القطاع الزراعي إلي مبلغ ٨٧٨ مليون دولار من خلال ٢٢ مشروعا تهدف إلي استحداث انواع جديدة من المحاصيل واساليب حديثة للزراعة ، وتقديم الدعم الفني للمزارعين وإدماج صغار الملاك في سلاسل القيمة الزراعية وتعزيز فرص الوصول إلي الأسواق العالمية وتعميم ممارسات الإدارة المستدامة للأراضي وإنشاء وحدات للتخزين البارد والتعبئة وإدخال اساليب متطورة لمراحل ما بعد الحصاد .

هذا وقد شهد الربع الأول من عام ٢٠١٨ توقيع عدد من اتفاقيات التمويل الانمائية يأتي في مقدمتها :

- توقيع خمسة اتفاقيات مع الصندوق الكويتي للتنمية ، بقيمة تعادل ٥ مليار جنيه في إطار برنامج تنمية شبه جزيرة سيناء .
- توقيع تعديل لاتفاق تمويل مشروع نظام التحكم والإشارات على خط السكك الحديدية بنها – الزقازيق – الإسماعيلية – بورسعيد ، للاستفادة من فائض بنحو ٧ ملايين دينار كويتي ، في إطار دعم قطاع النقل وتحديث أسطول القطارات .
- توقيع إتفاقية بقيمة ١٠٠ ألف دينار كويتي كمنحة لدعم دراسة جدوى تنفيذ مشروع زراعة النخيل وتصنيع التمور في مصر .

٥ مليار جنيه
اتفاقيات تمويلية مع الصندوق الكويتي للتنمية في الربع الأول من عام ٢٠١٨ لتنمية شبة جزيرة سيناء.

ختاما ، فقد أقرت الحكومة استراتيجية متكاملة وطموحة لتسريع وتيرة النمو والتنمية يعد الاستثمار أحد أهم محاورها ، ما يتطلب تضافر جهود جميع الشركاء شاملاً الاستثمارات الخاصة وكذلك برامج التعاون الإنمائي ، ومن ثم مضت في طريق تهيئة مناخ استثماري ملائم وجاذب بخطى متسارعة في اطار برنامج اصلاح اقتصادي وطني قوى ، وذلك من خلال تهيئة البيئة التشريعية والتنظيمية وتوضيح وتنويع الفرص الاستثمارية ووضع حوافز جاذبة للإستثمار ، إلي جانب السعي لتعظيم الاستفادة من العلاقات الوطيدة مع المؤسسات المالية الدولية وشركاء التنمية الدوليين وتوجيه الموارد المالية في مسارها الصحيح وفقا وأولويات كل مرحلة .

تطوير البيئة التشريعية أداة فاعلة لجذب المزيد من الاستثمارات

يُعد إصلاح وتطوير البيئة التشريعية أحد الآليات الهامة لتهيئة المناخ الملائم للإستثمار وركيزة أساسية لدفع عجلة التنمية ، وفى هذا الإطار شهدت الفترة الأخيرة صدور حزمة من القوانين التي من المُقدر أن تسُهم بفاعلية في تعزيز جاذبية الاستثمار بمصر ، وتحسين ترتيبها في التقارير الدولية المرتبطة بمناخ الاستثمار ، ويأتى في مقدمتها تقرير ممارسة الأعمال الذى يصدر عن البنك الدولي وتقرير التنافسية الذى يصدر عن المنتدى الاقتصادي العالمي .

- **القانون رقم ٤ لسنة ٢٠١٨ بتعديل بعض أحكام قانون شركات المساهمة والتوصية بالأسهم والشركات ذات المسئولية المحدودة رقم ١٥٩ لسنة ١٩٨١** ولائحته التنفيذية ، متضمناً العديد من المواد الجديدة والتعديلات ، ويأتى في مقدمتها تمكين المستثمر الصغير من تأسيس شركة الشخص الواحد ، وهو الأمر الذى من شأنه المساهمة بفاعلية في جهود الدولة الرامية إلي إدماج القطاع غير الرسمي في الاقتصاد الرسمي والمساهمة في خفض معدلات البطالة وتوفير المزيد من فرص العمل للشباب .

- **القانون رقم ١٧ لسنة ٢٠١٨ بتعديل قانون سوق رأس المال رقم ٩٥ لسنة ١٩٩٢** ، حيث امتدت التعديلات إلي العديد من مواد القانون إلي جانب إضافة عدد آخر من المواد ، وذلك بهدف الارتقاء بسوق رأس المال في مصر بصفة عامة وتيسير إتاحة التمويل للمشروعات ، وحماية حقوق الأقلية من المساهمين في حالات الاستحواذ ، واستحداث أدوات مالية جديدة مثل إصدار الصكوك إلي جانب التصريح بإنشاء بورصات العقود الآجلة والسلع .

- **قانون تنظيم إعادة الهيكلة والصلح الواقى والإفلاس رقم ١١ لسنة ٢٠١٨** ، والذى ينظم عملية دخول وخروج الشركات / التجار من السوق بشكل يضمن حقوق جميع الأطراف من دائنين ومدينين ، من خلال اتاحة الفرصة امام الشركات المتعثرة أو القريبة من الافلاس ، لإعادة هيكلتها وإدخالها سوق العمل مرة أخرى بدلا من تصفيتها ، فضلا عن استحداث نظام الوساطة لتسوية المنازعات التجارية ، وكذا تبسيط إجراءات ما بعد الإفلاس .

تعديلات قانون الشركات يفتح المجال لجذب المزيد من الاستثمارات

صدر القانون رقم ٤ لسنة ٢٠١٨ بتعديل بعض أحكام قانون شركات المساهمة والتوصية بالأسهم والشركات ذات المسئولية المحدودة (رقم ١٥٩ لسنة ١٩٨١) ، ولائحته التنفيذية متضمنة تعديلات هى الأكبر منذ ٣٥ عاماً ، مستهدفاً تعزيزدعم جهود إدماج القطاع غير الرسمي في الاقتصاد الرسمي وتعزيز عوامل الشفافية والإفصاح في مجتمع الأعمال ، والتأكيد على حماية حقوق صغار المساهمين.

وتمثلت أبرز التعديلات التي تضمنها القانون واللائحة التنفيذية فيما يلى :

استحداث شركات الشخص الواحد

تضمنت التعديلات استحداث شركة الشخص الواحد ذات المسئولية المحدودة المنفصلة عن الذمة المالية لمؤسسها بما يشجع العديد من المشروعات الفردية على إنشاء كيان قانوني لمزاولة نشاطهم . وهو الأمر الذى من شأنه المساهمة بفاعلية في جهود الدولة الرامية إلي إدماج القطاع غير الرسمي في الاقتصاد الرسمي والمساهمة في تقليل نسب البطالة وتوفير المزيد من فرص العمل للشباب لاسيما من خلال المشروعات الصغيرة ومتناهية الصغر ، فضلاً عن الحد من ظاهرة تأسيس الشركات الصورية .

لا يجوز أن يقل الحد الأدنى لرأسمال شركة الشخص الواحد عن ٥٠ ألف جنيه

انشاء نظام الكترونى موحد

تتضمن التعديلات التزام الهيئة العامة للإستثمار والمناطق الحرة بإنشاء نظام إلكتروني موحد لتقديم كافة خدمات التأسيس وما بعد التأسيس للشركات والمنشآت إلكترونياً وإتاحته عبر شبكة الإنترنت ، بما يعزز التوجه نحو ميكنة جميع العمليات ويتواكب مع التطوير المؤسسى المطلوب .

إمكانية إبطال عقود المعاوضة

تجيز التعديلات إبطال عقود المعاوضة التي يثبت عدم مراعاتها لمصالح الشركة أو الإضرار بها ، كما عززت من قدرة صغار حملة الأسهم على مساءلة ومقاضاة أعضاء مجلس الإدارة ومديرى الشركة عن أيه أضرار تلحق بهم أو بالشركة جراء تلك العقود ، وكذا زيادة قدرتهم على الإطلاع على المعلومات الخاصة بها ، وذلك بإضافة مادة جديدة للقانون تعطى للمساهمين المالكين نسبة " ١٠٪" الحق في طلب الحصول على المعلومات أو صور المستندات المتعلقة بعقود المعاوضة أو الصفقات التي تبرمها الشركة مع الأطراف المرتبطة بها ، وفى حال رفض الشركة يتم تقديم الطلب للجهة الإدارية المختصة ويكون قرارها واجب التنفيذ .

تعتبر كافة العقود التي تعقد بين طرفين هي عقود معاوضة وذلك لأن كل طرف عليه أن يعوض الاخر في العقد وبالتالي فهو كل التزام ينشأ بين طرفين

الأسهم الممتازة

يجوز أن ينص النظام الأساسى للشركة على تقرير عدد من الامتيازات لبعض أنواع الأسهم وذلك في التصويت أو الأرباح أو ناتج التصفية ، على أن تتساوى الأسهم من نفس النوع في الحقوق والمميزات أو القيود. وفى جميع الأحوال لا يجوز إصدار أسهم ممتازة أو زيادة رأس المال بأسهم ممتازة إلا بعد موافقة الجمعية العامة غير العادية بأغلبية ثلاثة أرباع أسهم الشركة قبل الزيادة .

التصويت التراكمى

يجوز أن ينص النظام الأساسى للشركة على التصويت التراكمى في انتخاب أعضاء مجلس الإدارة ، وذلك بمنح كل مساهم عدداً من الأصوات مساوياً لعدد الاسهم التي يمتلكها ، ويجوز للمساهم أن يمنح كل الاصوات التي يملكها لمرشح واحد أو أكثر من مرشح . وهو الأمر الذى يُزيد من فرص حصول مساهمي الأقلية على تمثيل لهم في مجلس الإدارة عن طريق الأصوات التراكمية .

شراء الشركة لأسهمها

لا يجوز أن تحصل الشركة بأية طريقة على جانب من أسهمها يجاوز ١٠٪ من إجمالي الأسهم المصدرة ، ويجب عليها في حالة حصولها على جانب من الأسهم في الحدود المشار إليها التصرف فيها للغير في مدة لا تجاوز سنة ، وإلا وجب عليها إنقاص رأسمالها بمقدار القيمة الاسمية لتلك الاسهم. علماً بأنه لا يُعّد تصرفاً للغير قيام الشركة بالتصرف في الاسهم المُشار إليها للشركات التابعة أو المرتبطة بها .

تقسيم الشركة

يجوز تقسيم الشركة إلي شركتين أو أكثر ويكون لكل شركة شخصية اعتبارية مستقلة ، والفصل بين أصولها أو أنشطتها ، ويطلق على الشركة المستمرة بذات الشخصية الاعتبارية " الشركة القاسمة " وعلى كل شركة منفصلة عنها " الشركة المنقسمة ". ويجوز تداول أسهم الشركات الناتجة عن التقسيم بمجرد إصدارها ما لم تكن هناك قيود على تداول هذه الأسهم كليا أو جزئيا .

حماية حقوق الأقلية

لتعزيز حماية حقوق الأقلية من صغار المساهمين فقد نصت التعديلات على أنه يكون للهيئة العامة للإستثمار والمناطق الحرة بناء على طلب المساهمين الذين يملكون نسبة لا تقل عن " ٥٪ " من أسهم الشركة إصدار قرار بوقف قرارات الجمعية العمومية للشركة الصادر بها إضراراً لهم أو الصادرة لصالح فئة معينة من المساهمين أو لجلب نفع خاص لأعضاء مجلس الإدارة أو غيرهم متى ثبت لها جدية أسباب الطلب .

تنظيم التعامل مع الجهات الإدارية

شملت المواد المضافة إلزام الشركات بتسليم القوائم المالية السنوية للجهة الإدارية المختصة وتقديم نموذج بيانات سنوى عن نشاطها واستثماراتها لضمان إحكام الرقابة وتعزيز عوامل الشفافية والإفصاح في مجتمع الأعمال ، كما تم تنظيم إنشاء لجنة لنظر التظلمات من القرارات الإدارية الصادرة من الجهات الإدارية المختصة تطبيقا لأحكام القانون مع وضع تنظيم متكامل لعمل اللجنة وتنظيم التصالح في المخالفات التي تقع نتيجة تطبيق أحكام هذا القانون أسوة بالمطبق في التشريعات الاقتصادية الأخرى ذات الصلة. كما يشير القانون إلي أنه لا يجوز للجهات الإدارية المختصة الاعتراض على زيادة رأس المال للشركات إلا إذا ثبت أن الزيادة تمت عن طريق الغش والإضرار بحقوق الغير أو المساهمين أو بما لا يتفق مع معايير المحاسبة المصرية ، أو نشأت عن مخالفة جوهرية لأحكام القانون ولقواعد وإجراءات زيادة رأس المال .

أدوات مالية جديدة بالبورصة المصرية بعد تعديلات قانون "سوق رأس المال"

صدر القانون رقم ١٧ لسنة ٢٠١٨ بتعديل قانون سوق رأس المال رقم ٩٥ لسنة ١٩٩٢ ، حيث امتدت التعديلات إلي العديد من مواد القانون إلي جانب إضافة عدد آخر من المواد ، بهدف الارتقاء بسوق رأس المال في مصر بصفة عامة وتشجيع الاستثمار وتيسير إتاحة التمويل للمشروعات ، وحماية حقوق الأقلية من المساهمين في حالات الاستحواذ .

وتمثلت أبرز تعديلات القانون فيما يلى :

الصكوك والسندات قصيرة الاجل

استحدث القانون آليه للصكوك والسندات قصيرة الأجل في إطار استكمال منظومة الأدوات المالية ، حيث اشتمل التعديل على عدد من المواد تتناول تنظيم سبل إصدار الصكوك بأنواعها المختلفة مثل المضاربة والمرابحة والمشاركة ، وتحديد الجهات المنوط بها عملية الإصدار ، وكذا تنظيم الشروط الواجب توافرها في الشركة التي يمكنها الاستفادة من إصدار صكوك . على أن تصدر الصكوك من خلال شركة تصكيك تتلقى حصيلة الاكتتاب وتعمل وكيلاً عن حملة الصكوك في متابعة استثمارها واستخدامها في الأغراض التي صدرت من أجلها ومتابعة توزيع عوائدها وقيمة استردادها في جميع العقود مع الجهة المستفيدة من التمويل وغيرها من المشاركين في الإصدار نيابة عن مالكى الصكوك .

بورصات العقود الآجلة والسلع

تناول القانون تنظيم بورصات للعقود الآجلة والسلع بمختلف أنواعها ، بما يتيح تنويع الأدوات المالية المتداولة في مصر وزيادة قدرة المتعاملين على التحوط ضد مخاطر التغيرات السعرية ، والتنبؤ بالأسعار في الأسواق ، وتيسير وتنشيط التعامل على الأصول التي يجري التعاقد عليها ، وذلك من خلال وضع الأحكام والضوابط اللازمة لعمل مثل هذا النوع من البورصات ، ووضع تعريف للعقود التي يتم التداول عليها ببورصة العقود مثل العقود المستقبلية وعقود الخيارات وعقود المبادلة . **وفى هذا الإطار تناولت التعديلات :**

> **لا يقل رأس المال المصدر والمدفوع لبورصات العقود الآجلة عن عشرين مليون جنيه**

- وضع الإطار التشريعي لهذه البورصات لأول مرة منذ إلغاء بورصة عقود القطن في الستينات من القرن الماضى ، ولا يعنى ذلك أن تنشأ تلك البورصات تلقائياً ، وإنما يستدعى الأمر وجود شركات ومؤسسات مالية تقوم بالدراسات اللازمة لبحث جدوى إقامة مثل تلك الأسواق . وقد أجاز القانون للبورصة المصرية تأسيس شركة مساهمة لمزاولة نشاط بورصات العقود الآجلة ولها أن تزاول نشاط تداول العقود المشتقة من الأوراق المالية المقيدة بها دون الحاجة لتأسيس شركة .

- تنظيم طرق التداول وتأسيس شركات للوساطة والتداول ، ومنفذ الأوامر ، ومركز المقاصة والتسوية ، والمخازن المعتمدة ، ووحدة الإشراف والرقابة على المخازن والسلع ، وخبراء تصنيف السلع ، وإلزام شركات الوساطة بتأسيس صندوق لتأمين المتعاملين من المخاطر . كما تضمن القانون إنشاء وحدة مستقلة ذات طابع خاص بالوزارة المختصة بالتجارة الداخلية تسمى " وحدة الاشراف والرقابة على المخازن المعتمدة للسلع"

> **لا يجوز أن يقل رأس المال المصدر والمدفوع نقداً لشركات الوساطة في العقود الآجلة عن ١٠ مليون جنيه**

- الإجراءات والعقوبات التأديبية للمخالفين في بورصات العقود الآجلة والسلع ، وكذا السماح بإلغاء الترخيص في حال تكرار المخالفات وذلك للحفاظ على استقرار السوق والمتعاملين .

خفض رسوم القيد

تضمن القانون خفض رسوم قيد الأوراق المالية التي تتحملها الشركات في البورصة لتكون بواقع ٢ في الألف ، الأمر الذى سيساعد في تخفيف العبء على الشركات الراغبة في القيد ، ويعمل على تشجيع الشركات الصغيرة والمتوسطة .

إلغاء الأسهم لحامله

استجابة للتوجهات العالمية الخاصة بمكافحة غسل الأموال حرصت التعديلات على إلغاء الأسهم لحامله ، بحيث لا يجوز إصدار أوراق مالية لحاملها ، وعلى أن تلتزم الشركات التي أصدرت هذه النوعية من الأوراق المالية قبل العمل بالقانون الجديد وحائزو هذه الأوراق بتحويلها إلي أوراق مالية اسمية .

تغليظ عقوبات التلاعب

حرص القانون على تغليظ عقوبات المخالفات والتلاعبات لتتناسب مع حجم الجرم والمكاسب المالية المحققة من المخالفة ، وتحديد القواعد المنظمة للمسئولية الجنائية للمدير الفعلى للشركة العاملة في مجال الأوراق المالية بثبوت علمه بتلك الجرائم وكون الإخلال بالواجبات الوظيفية قد تتسبب في وقوع الجريمة .

صندوق حماية المستثمر

تناول القانون تعزيز حماية المستثمرين في عدة مواضع لاسيما في السماح لصندوق حماية المستثمر بالتدخل لحماية المستثمرين من مخالفات الشركات المقيدة ، وتخصيص مواد لعروض الشراء والطرح الخاص ، وكذلك فيما يرتبط بإتاحة نشرات طرح الأوراق المالية الكترونياً وتعديل العقوبات على بعض المخالفات للقانون في ضوء ارتفاع قيم التعاملات بسوق المال لكى تظل رادعة ومتناسبة مع قيمة المخالفة .

اتحاد الأوراق المالية

أبرز القانون الاهتمام بدعم الجهات العاملة في السوق من خلال إنشاء اتحاد للشركات العاملة في مجال الأوراق المالية ، **مشيراً إلي :**

- يتم تحديد آليات تشكيل اتحاد الأوراق المالية عبر التشاور مع مختلف الجمعيات العاملة بالسوق .
- إعطاء مرونة كاملة لمهام الاتحاد في تقديم توصيات لتطوير السوق تشريعياً وتنظيمياً .
- إلزام جميع شركات الأوراق المالية بالانضمام إلي الاتحاد ، مع إقرار حق الاتحاد في اتخاذ التدابير الإدارية فقط ضد الأعضاء المخالفين .

تُعد التعديلات التي تمت في قانون سوق رأس المال بمثابة قوة دفع جديدة تساهم في إضافة مزيد من الاستثمارات سواء المحلية أو الأجنبية وتعمل على ضبط وتقوية أوضاع السوق ، ويشار إليها بأنها هى الأعم والأشمل منذ صدور القانون من ٢٦ عاماً .

برنامج الطروحات الحكومية في البورصة المصرية

الهدف : توسيع قاعدة الملكية ، تنشيط البورصة وزيادة رأس المال السوقي

80
مليار جنيه قيمة الأسهم المزمع طرحها

430
مليار جنيه القيمة السوقية للشركات المطروحة

30% : 15%
الحصص المقرر طرحها

٢٤ : ٣٠ شهر مدة تنفيذ البرنامج

الشركات المزمع إدراجها في المرحلة الاولي للبرنامج

خدمات البترول والتكرير	
الشركة الهندسية للصناعات البترولية والكيماوية (انبى)	طرح جديد
شركة الحفر المصرية	طرح جديد
شركة الشرق الأوسط لتكرير البترول (ميدور)	طرح جديد
شركة أسيوط لتكرير البترول	طرح جديد
شركة الاسكندرية للزيوت المعدنية (أموك)	مقيدة
البتروكيماويات	
الشركة المصرية لإنتاج الايثلين ومشتقاته (ايثيدكو)	طرح جديد
شركة الوادي للصناعات الفوسفاتية والاسمدة	طرح جديد
الشركة المصرية ميثانكس لإنتاج الميثانول (إيميثانكس)	طرح جديد
الشركة المصرية لإنتاج الالكيل بنزين (إيلاب)	طرح جديد
شركة أبو قير للأسمدة	مقيدة
شركة سيدي كرير للبتروكيماويات	مقيدة
الخدمات المالية	
بنك الاسكندرية	طرح جديد
بنك القاهرة	طرح جديد
شركة تكنولوجيا تشغيل المنشآت المالية	طرح جديد
شركة مصر للتأمين	طرح جديد
بنك التعمير والاسكان	مقيد
القطاع العقاري	
شركة مصر الجديدة للإسكان والتعمير	مقيدة
شركة مدينة نصر للإسكان والتعمير	مقيدة
الخدمات اللوجستية	
شركة بورسعيد لتداول الحاويات	طرح جديد
شركة دمياط لتداول الحاويات	طرح جديد
شركة الاسكندرية لتداول الحاويات	مقيدة
الصناعة	
الشركة الشرقية ايسترن كومبانى	مقيدة
خدمات المستهلك	
شركة مصر للألومنيوم	مقيدة

قانون تنظيم إعادة الهيكلة والصلح الواقي والإفلاس

أقر مجلس النواب في فبراير ٢٠١٨ قانون " تنظيم إعادة الهيكلة والصلح الواقي والإفلاس " مستهدفاً تيسير عملية الدخول والخروج الآمن للإستثمارات من السوق ، وتشجيع اندماج القطاع غير الرسمي في الاقتصاد. ويضم القانون ٢٦٢ مادة تسرى على التاجر وفقا للتعريف الوارد في قانون التجارة رقم ١٧ لسنة ١٩٩٩ ، وعلى الشركات بكافة أنواعها عدا شركات المحاصة وشركات القطاع العام وقطاع الأعمال العام .

وقد تضمن القانون :

إنشاء " إدارة الإفلاس"

نص القانون على إنشاء إدارة متخصصة في المحاكم الاقتصادية تسمى " إدارة الإفلاس " تباشر إجراءات الوساطة في طلبات إعادة الهيكلة والصلح الواقي من الإفلاس وشهر الإفلاس ، وكذلك استيفاء مستندات الطلبات وإعداد مذكرة بطلبات الخصوم وأسانيدهم خلال مدة لا تتجاوز ٦٠ يوم من تاريخ قيد الطلب .

استحداث نظام الوساطة

أقر القانون " نظام الوساطة " كوسيلة ودية لتسوية المنازعات التجارية بين الأطراف المتنازعة بهدف تقليل حالات اللجوء إلي إقامة دعاوى قضائية ، وذلك من خلال وسيط " قاضى الإفلاس " يتولى :

- تقريب وجهات النظر بين أطراف النزاع واقتراح الحلول المناسبة لها .
- إجراء الوساطة بالطريقة المناسبة التي تراعى طلبات الأفراد وظروف الوساطة .
- الوصول إلي اتفاق تسوية ملزم وموقع بين الأطراف .

إنشاء لجنة إعادة الهيكلة

نظم القانون عملية إعادة الهيكلة المالية والإدارية للمشروعات ، سواء المتعثرة أو المتوقفة عن الدفع في محاولة لإنقاذها من عثرتها وتأهيلها للدخول سوق العمل مرة أخرى ، حيث منح القانون للتاجر " الذى لا يقل رأسماله عن مليون جنيه ويزاول النشاط لعامين سابقين على تقديم الطلب ولم يرتكب غشاً " حق إعادة لهيكلة ، وفى هذا الإطار نص القانون على إنشاء لجنة لإعادة الهيكلة يستعين بها القاضي المختص من أجل تحقيق هذا الهدف ، علما بأنها :

- تشُّكل من الخبراء المُقيدين من المكاتب والشركات المتخصصة في مجال إعادة الهيكلة وإدارة الأصول وخبراء من بعض الوزارات والهيئات والاتحادات العامة.
- تختص بوضع خطة لإعادة تنظيم أعمال التاجر المالية والإدارية تتضمن كيفية خروجه بشكل آمن من مرحلة الاضطراب المالي والإداري ، وسداد ديونه مع بيان مصادر التمويل المقترحة .

تنظيم إجراءات الصلح الواقي من الإفلاس

يعمل القانون على تفادي دخول الشركات والتجار ذوى النية الحسنة في إجراءات الإفلاس وذلك من خلال منحهم حق طلب الصلح الواقي من الإفلاس وذلك في الحالات التالية :

- التاجر الذى يجوز شهر إفلاسه ، ولم يرتكب غشاً أو خطأ ، ولكن اضطربت أعماله المالية وأدت إلي توقفه عن الدفع .
- التاجر الذى توقف عن دفع ديونه ولو طلب شهر افلاسه وتوافرت فيه الشروط المذكورة وطلب الصلح خلال ١٥ يوماً من توقفه عن الدفع .

وفى إطار تدعيم استمرار عمل التجار / الشركات المُشار إليهما بالسوق اتاح القانون أولوية الفصل في طلب الصلح عن طلب شهر الإفلاس .

تبسيط إجراءات ما بعد الإفلاس واستحداث باباً لتصفية موجودات التفليسة

بسط القانون إجراءات ما بعد الإفلاس ، كما استحدث باباً لآليات التصفية بغرض توحيد إجراءات البيع وتنظيم بيع العقارات غير المسجلة بما يضمن حقوق كافة المتعاملين عليها .

تخفيف العقوبات للمفلس حسن النية والحفاظ على حقوق الدائنين

عملا على تخفيف آثار الإفلاس بالنسبة للمتفالس حسن النية وتماشياً مع القواعد المعمول بها دولياً ، نص القانون على إلغاء عقوبة الحبس للمتفالس بالتقصير ، والاكتفاء بالغرامة فقط التي لا تقل عن خمسين ألف جنيه ولا تجاوز مائتى ألف جنيه. كما حافظ القانون على حقوق ومصالح الدائنين من المدين سيئ النية حيث غلظ العقوبة للمتفالس بالتدليس ومن شاركه في ذلك بالسجن " ثلاث إلي خمس سنوات " ، وبغرامة لا تقل عن خمسين ألف جنيه ولا تجاوز خمسمائة ألف جنيه .

وزارة التخطيط و المتابعة و الاصلاح الإداري تطلق مشروع " رواد ٢٠٣٠"

في اطار السعى نحو تحقيق منظومة متكاملة لريادة الأعمال والابتكار ، أطلقت وزارة التخطيط والمتابعة والإصلاح الإداري مشروع " رواد ٢٠٣٠ " في ديسمبر ٢٠١٧ ، والذي يستهدف النهوض بالكفاءات الشابة لتحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية الشاملة والمستدامة ، وبما يتماشى مع الأهداف الرئيسية لرؤية مصر ٢٠٣٠ عن طريق خلق مجتمع علمي قادر على دعم ونشر فكر العمل الحر والابتكار ، تتكامل فيه المكونات المعرفية والمهارات التدريبية لتساهم في تحويل الأفكار إلي مشروعات .

محاور الدعم

المحور الأول



تقديم منح سنوية في مجالات مختلفة تمكن الطلاب من الانتساب إلي بيئة أكاديمية تتميز بتنوع الأفكار وتتيح قدرة أكبر على الابداع وتحديد الأولويات والتحديات القطاعية وايجاد حلول لها ، وزيادة معدلات الاستثمار في العنصر البشرى .

المحور الثانى

ماجستير ريادة الأعمال بالتعاون مع جامعة Cambridge لتقديم العلوم المناسبة لتحويل الأفكار الواعدة إلي مشاريع ريادية ، وخلق مجتمع علمي قادر على دعم ونشر فكر ريادة الأعمال والاستفادة من الطاقات الإبداعية لدى الشباب وتوظيفها ، وصولا إلي تحقيق النمو الاقتصادي القائم على الابتكار والابداع .

د. هالة السعيد

وزيرة التخطيط و المتابعة والاصلاح الإداري

المحور الثالث

دعم الوعي المجتمعي بثقافة العمل الحر وريادة الأعمال من خلال تدريب وتنمية مهارات الطلاب بما يتوافق مع سوق العمل ، وتقديم منهج دراسى خاص بريادة الأعمال بواسطة خبراء في المجال لخلق جيل جديد من رواد الأعمال القادرين على توظيف معرفتهم العلمية في انشاء مشروعات .

المحور الرابع

التوسع في إنشاء حاضنات الأعمال في الجامعات والمدارس الفنية ، لتشجيع المشروعات التنموية واحتضان الشركات التي تُلبي الإحتياجات المحلية بصفة خاصة من خلال ابتكارات تقدمها تلك الشركات ، وتوفير الدعم الفني والمادي وتنمية القدرات الإدارية والابتكارية لدى الشباب ، والمساهمة في خفض معدلات البطالة .

تنمية المشروعات المتوسطة والصغيرة ومتناهية الصغر

هدف استراتيجي للاقتصاد المصري

يُعّد قطاع المشروعات المتوسطة والصغيرة ومتناهية الصغر أحد أهم روافد التنمية الاقتصادية والاجتماعية في الدول بشكل عام والدول النامية بشكل خاص ، بإعتباره ركيزة أساسية لزيادة الانتاج من ناحية والمساهمة في توفير المزيد من فرص العمل ومعالجة مشكلتى البطالة والفقر من ناحية أخرى . وفى هذ الإطار تولى الحكومة المصرية اهتماما كبيراً بزيادة مساهمة تلك المشروعات في الاقتصاد القومي ، اتساقا واستراتيجية التنمية المستدامة " رؤية مصر ٢٠٣٠ " .

مؤشرات المشروعات المتوسطة والصغيرة ومتناهية الصغر في مصر

تشير استراتيجية تنمية الصناعة والتجارة (٢٠١٦ – ٢٠٢٠) الصادرة عن وزارة التجارة والصناعة إلي أن مصر تحتضن نحو ٥,٢ مليون منشأة ما بين متوسطة وصغيرة ومتناهية الصغر تستوعب نحو ٧٥ ٪ من جمالى القوى العاملة ، وفيما يلى عرض لتوزيع تلك المشروعات في مصر **وفقاً وعدد من المؤشرات** :

✔ **وفقاً وطبيعة النشاط** .. تستحوذ أنشطة التصنيع والتجارة على النصيب الأكبر من المشروعات المتوسطة والصغيرة ومتناهية الصغر بنسب ٥١,٢ ٪ و ٤٠,٥ ٪ على الترتيب .

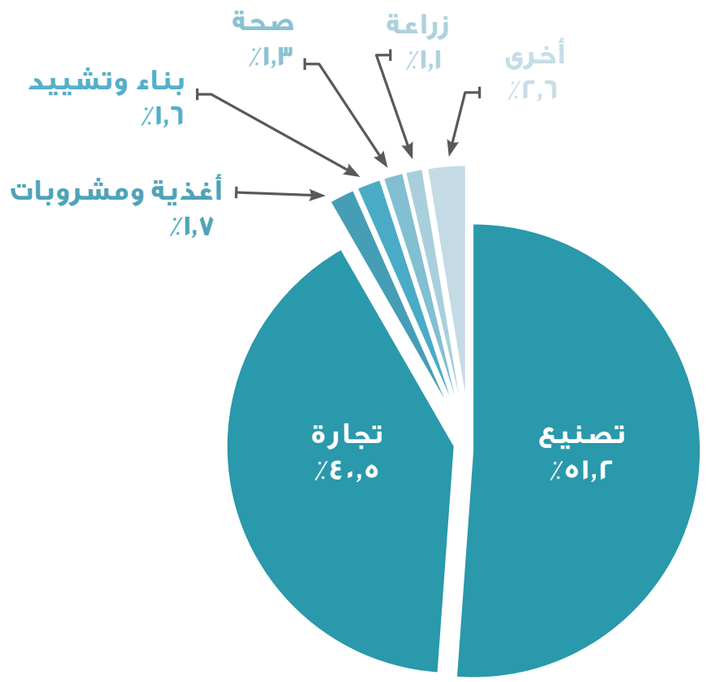

تنمية المشروعات المتوسطة والصغيرة ومتناهية الصغر

وفقاً لرأس المال .. تتسم المشروعات المتوسطة والصغيرة ومتناهية الصغر في معظمها بمحدودية رأس المال ، لتستحوذ المشروعات ذات رأس المال الأقل من ٢٥٠ ألف جنيه على نحو ٨٣,٦ ٪ من اجمالى عدد تلك المشروعات .

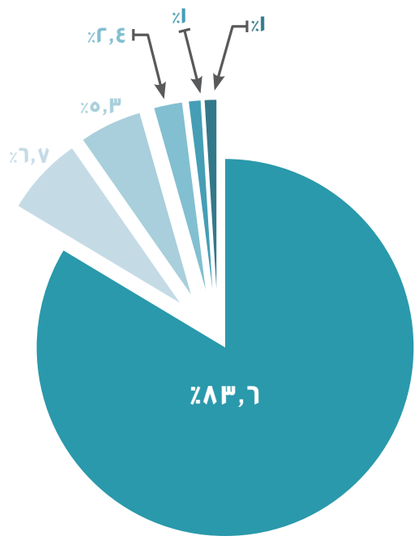



وفقاً لحجم المبيعات .. تبلغ المبيعات السنوية لنحو ٥٠,٤ ٪ من هذه المشروعات أقل من نصف مليون جنيه .

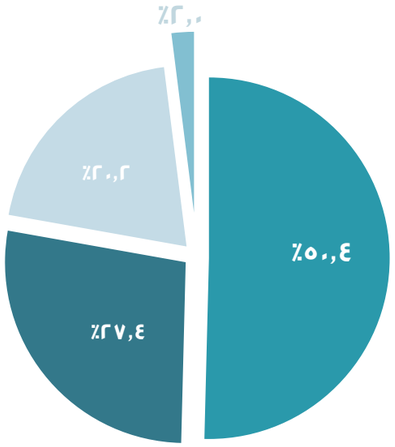

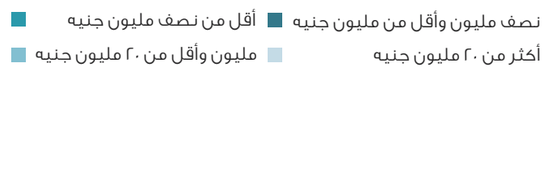

وفقاً وتعامل المشروعات الصغيرة والمتوسطة مع البنوك .. نحو ٤٧ ٪ من تلك المشروعات تتعامل مع البنوك ، منها ٢٢,٤ ٪ تحصل على تمويل من البنوك .

جهاز تنمية المشروعات المتوسطة والصغيرة ومتناهية الصغر

يُعّد جهاز تنمية المشروعات المتوسطة والصغيرة ومتناهية الصغر أحد آليات الدولة الفاعلة لدفع وتحفيز هذه النوعية من المشروعات .

وفيما يلى عرض لعدد من أهم مؤشرات أدائه في تمويل المشروعات الصغيرة والمتناهية الصغر :

هيكل التمويل والمشروعات والعمالة .. بلغ اجمالي التمويل الممنوح للمشروعات الصغيرة ومتناهية الصغر نحو ٥,١ مليار جنيه خلال عام ٢٠١٧ ، استفاد منها نحو ٢٥٠ ألف مشروع ، وأسهمت في تاحة نحو ٣٤٠ ألف فرصة عمل **موزعة كما يلى :**

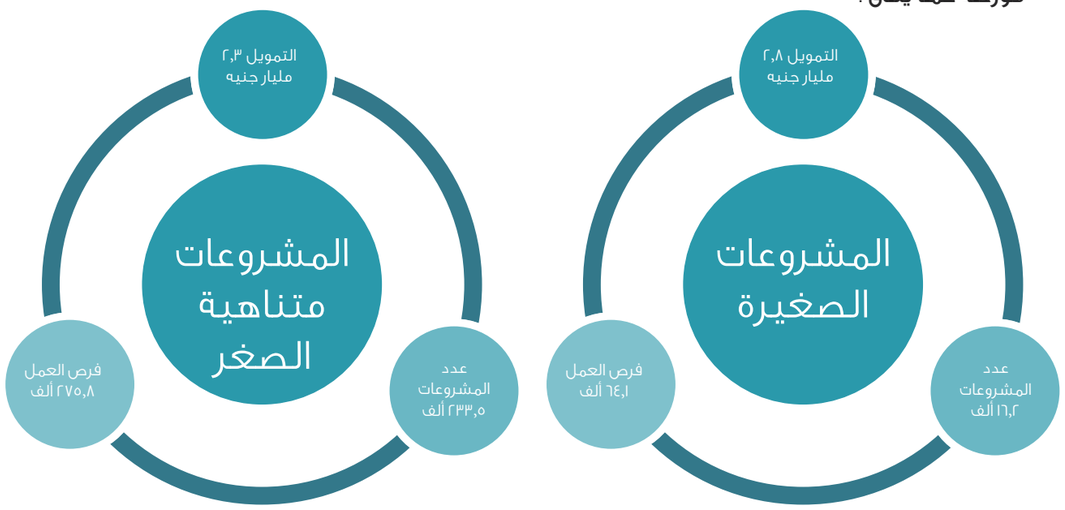

المصدر : جهاز تنمية المشروعات المتوسطة والصغيرة ومتناهية الصغر

وفقاً وحجم القوى العاملة .. تستحوذ المشروعات التي تستوعب أقل من ٢٠ عامل على نحو ٨٥,٥ ٪ من اجمالي تلك المشروعات .

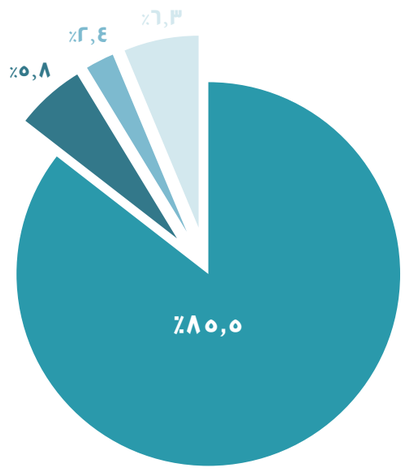



تنمية المشروعات المتوسطة والصغيرة ومتناهية الصغر

التوزيع القطاعي وفقا وطبيعة النشاط .. جاء القطاع التجاري في صدارة قطاعات النشاط الاقتصادي خلال عام ٢٠١٧ من حيث حجم التمويل الممنوح (سواء للمشروعات الصغيرة أو تلك متناهية الصغر) ، كذلك من حيث عدد المشروعات وعدد فرص العمل لذات المشروعات .

التوزيع القطاعي للتمويلات الممنوحة من الجهاز خلال عام ٢٠١٧

القطاع	المشروعات الصغيرة			المشروعات متناهية الصغر		
	عدد المشروعات	عدد فرص العمل	المنصرف بالمليون جنيه	عدد المشروعات	عدد فرص العمل	المنصرف بالمليون جنيه
الصناعي	٨٥٤	٩١٩٠	٣١٤,٨	٧٢٤١	١٦٢٠٨	٨١,٤
انتاج حيواني	٤٢٠٢	١٥٤٣٦	٧١١,٧	٣٧٦٨١	٢٦١٠٤	٢١٩,٣
الخدمي	٣١٥٨	١٠٢٦٩	٣٣٨,٦	٢٣٨٧٠	٣٨٦٨٨	٢٤١,٢
التجاري	٧٨٥٩	٢٨٤٧٦	١٤٠٨,٤	١٦٢١٦٥	١٨٩٣٨١	١٦٧٧,١
مهن حرة	٩٣	٧٣٠	٤٢	٢٥٣٤	٥٣٩٧	٣٤,٨
الاجمالى	**١٦١٦٦**	**٦٤١٠١**	**٢٨١٥,٥**	**٢٣٣٤٩١**	**٢٧٥٧٧٨**	**٢٢٥٣,٨**

المصدر : جهاز تنمية المشروعات المتوسطة والصغيرة ومتناهية الصغر

هذا ولا تقتصر الجهود الرسمية على توفير التمويل اللازم لدعم تلك المشروعات ، بل تمتد لتشمل الخدمات غير المالية، وفى هذا الإطار شهدت الفترة (يناير – نوفمبر ٢٠١٧) توفير جهاز تنمية المشروعات المتوسطة والصغيرة ومتناهية الصغر العديد من الخدمات غير المالية ، **مثال ذلك :**

- إقامة ١٤٧ معرضاً شارك فيها ٢٦٨٥ عارضا بإجمالي مبيعات وعقود بلغت ٣٢,٤ مليون جنيه .
- ترشيح عدد ٨٤ مشروعا للحصول على فرص تصديرية من خلال نقطة التجارة الدولية .
- المساهمة في إبرام صفقات تكامل بين المشروعات بلغ عددها ١٥٤ صفقة بقيمة ١٦,٥ مليون جنيه .
- إصدار نحو ٢٩ ألف رخصة عمل " ما بين نهائية ومؤقتة " ، إلى جانب إصدار نحو ١٥ ألف رقم قومي للمنشآت ، ونحو ٢٦٠٠ سجل تجارى ونحو ٨ آلاف بطاقة ضريبية ، وذلك من خلال منظومة الشباك الواحد التي يوفرها الجهاز بفروعه المختلفة بالمحافظات .
- توفير برامج تدريبية لنحو ٣٤٠٠ متدرب .

وفى اطار تواصل وتنوع جهود الدولة لدعم المشروعات الصغيرة والمتوسطة ، جاء تدشين وزارة التجارة والصناعة في أغسطس ٢٠١٧ للمرحلة الأولي من " **المنصة الإلكترونية للمشروعات الصغيرة والمتوسطة** " ، لتتيح كافة المعلومات والخدمات والبرامج المقدمة من الجهات والمؤسسات الحكومية والجمعيات الأهلية وجمعيات رجال الأعمال والقطاع الخاص إلي أصحاب المشروعات الصغيرة ورواد الأعمال والشركات الناشئة ، مع العمل على ربطها بخريطة الاستثمار الصناعي . إلي جانب إتاحة عدد من التطبيقات الإلكترونية التي يمكن الاستناد إليها لإعداد دراسات الجدوى الاقتصادية وحساب قيمة القرض وجدول الأقساط والفوائد .

دور رائد للبنك الأهلى المصرى في تنمية المشروعات الصغيرة والمتوسطة

يتيح البنك الأهلى المصرى حزمة متنوعة من المنتجات التمويلية التي تتوافق مع إحتياجات المشروعات الصغيرة والمتوسطة بمختلف الأنشطة والقطاعات ، من خلال وحدات متخصصة بفروع البنك المتواجدة بجميع المحافظات. وهو الأمر الذى يتناغم وسعى البنك الأهلى الدائم نحو المشاركة الفعالة في بناء الاقتصاد المصري وتوفير المتطلبات التمويلية للقطاعات المختلفة خاصة التي تعتمد على المكونات المحلية وتساهم في زيادة الصادرات ومن ثم معدل النمو الحقيقي للناتج المحلي الإجمالي .

تطور نشاط محفظة البنك الأهلى المصرى

شهدت محفظة البنك الأهلى المصرى للمشروعات الصغيرة والمتوسطة طفرة ملحوظة خلال السنوات الأخيرة ، لتسجل قيمة محفظة التسهيلات المنتظمة نحو ٣٦,٤ مليار جنيه في يونيو ٢٠١٧ (بزيادة ٥٥٠ ٪ خلال الفترة من يونيو ٢٠١٠ إلي يونيو ٢٠١٧) تتوزع ما بين ٣٢,١ ملياراً تسهيلات منتظمة مباشرة (بإجمالي عدد عملاء نحو ٥١ ألف عميل) ، و ٤,٣ ملياراً تسهيلات منتظمة غير مباشرة (بإجمالي عدد عملاء نحو ٣٣٠٠ عميل) .



وفيما يتعلق بهيكل توزيع محفظة التسهيلات المباشرة المنتظمة للمشروعات الصغيرة والمتوسطة وفقا للنشاط الاقتصادي ، يحتل النشاط التجاري المرتبة الاولى مستحوذاً على نحو ٣٥ ٪ من قيمة المحفظة يليه النشاط الصناعي بنحو ٣٠ .

توزيع التسهيلات المباشرة المنتظمة وفقا للنشاط الاقتصادي في يونيو ٢٠١٧

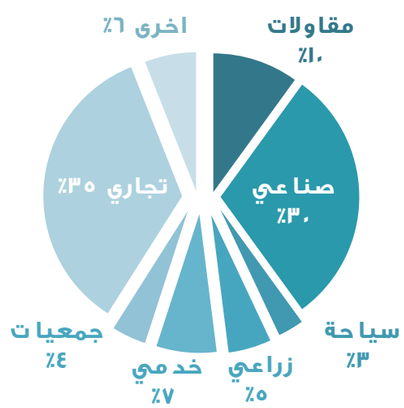

بدء العمل بالسجل الالكتروني للضمانات المنقولة

خطوة لإتاحة التمويل لكافة الأنشطة الاقتصادية ، وإشادة من وكالات التقييم الدولية

أطلقت مصر العمل رسميا بنظام سجل الضمانات المنقولة ، وأعلنت شركة الائتمان المصرية " I-Score " البدء في التسجيل الإلكتروني للعمل بنظام الضمانات المنقولة الصادر بقانون رقم (١١٥) لسنة ٢٠١٥ ، حيث تعد مصر أول دولة عربية يصدر بها قانون لتنظيم الضمانات المنقولة. وقد تم إقرار القانون ولائحته التنفيذية بهدف التغلب على الصعوبات القانونية التي تواجه المشروعات الصغيرة ومتناهية الصغر في الحصول على التمويل باستخدام الأصول المنقولة كضمانة ، لأن الأحكام العامة في الرهن الحيازي تشترط نقل حيازة المنقول من المدين إلي الدائن أو إلي شخص آخر يقبله الدائن .

وكانت الهيئة العامة للرقابة المالية قد تعاقدت مع الشركة المصرية للاستعلام الائتماني I-Score على إنشاء وتشغيل سجل الضمانات المنقولة في سبتمبر ٢٠١٧ وحددت له فترة ستة أشهر لإتمام إجراءات إنشاء السجل . ويعتبر سجل الضمانات المنقولة سجلا الكترونيا مركزيا لإشهار حقوق الضمان على المنقولات ، حيث يتم إشهار الحقوق في هذا السجل كما يتم قيد أي تعديل أو شطب مع إتاحتها للكافة ، بما يؤدي إلي تخفيض مخاطر التمويل والإقراض وزيادة الثقة لدى المؤسسات المالية من بنوك وشركات تأجير تمويلي ، والجهات العاملة في مجال التمويل خاصة متناهي الصغر .

ويعد إطلاق سجل الضمانات المنقولة وسيلة جديدة لتحقيق الشمول المالي من خلال الأدوات المالية غير المصرفية ، ويساعد على تحسين تصنيف مصر في مؤشرات ممارسة أنشطة الأعمال ، حيث أن سهولة الحصول على التمويل يعد من أهم المحددات التي تضعها المؤسسات الدولية في الاعتبار عند تصنيفها لاقتصادات الدول وفقا وسهولة ممارسة الأعمال .

آلية سجل الضمانات المنقولة

يعتبر سجل الضمانات المنقولة سجلاً إلكترونياً يخضع لإشراف ورقابة الهيئة العامة للرقابة المالية ويتيح السجل للدائن إشهار كافة الحقوق المضمونة بالمنقولات – بأنواعها المختلفة – وإعطاء الحقوق المشهرة بالسجل من تاريخ الإشهار أولوية عن باقي الضمانات .

ويتم الاشهار بالسجل الإلكتروني من خلال قيام الدائن بتعبئة النموذج الإلكتروني المعد لهذا الغرض ، ويتم السماح لأطراف عقد الضمان بوضع الشروط التجارية التي يرونها مناسبة للتعاقد ، وتختص المحاكم الاقتصادية بالفصل في المنازعات والدعاوى الناشئة عن تطبيق أحكام القانون .

تسهيل الحصول على التمويل بضمان المنقولات المادية والمعنوية والمستقبلية

وتتيح آلية سجل الضمانات المنقولة لأصحاب المشروعات الصغيرة والمتوسطة ومتناهية الصغر الحصول على تمويلات بضمان المنقولات والتي تنقسم إلي :

- **المنقولات المادية** ، ومنها الآلات والمعدات ، والبضائع ، والأجهزة .
- **المنقولات المعنوية** ، ومنها براءات الاختراع ، والعلامات التجارية ، وحقوق التأليف .
- **المنقولات المستقبلية** ، ومنها ملكية الدين ، والإنتاج ، والمحاصيل الزراعية .

أهم الخدمات التي يقدمها سجل الضمانات المنقولة

فتح حساب لأغراض الإشهار ، وشهر الاحكام النهائية الصادرة على المنقولات وقرارات وأحكام التصفية وأحكام الإفلاس ، وتعديل وإلغاء الإشهارات ، والاعتراض على الإشهارات المقيدة .

الآثار المترتبة على شهر حق الضمان بالسجل

- نفاذ حق الضمان في مواجهة الغير.
- عدم تعديل شروط أو مدة الإشهار إلا بمقتضى حكم نهائي أو بطلب من الدائن .
- اعتبار عقد الضمان يشمل ناتج ما يغله أو يدره المنقول أو ناتج أستغلاله لسداد حقوق الدائن و يشمل المقابل العيني و النقدي الناتج عن بيع المنقول الضمان أو الانتفاع به أو التعويض عن نقص قيمته أو تلفه.
- حق الدائن أن يطلب من قاضي الامور المستعجلة معاينة المنقول وما يترتب على ذلك من أثار في حالة ثبوت إهمال جسيم في صيانة المنقول .
- عدم دخول المنقولات المشهرة بالسجل ضمن أموال التفليس أو التصفية .

أهداف ومميزات سجل الضمانات المنقولة

يساهم سجل الضمانات المنقولة في تنشيط حركة الإستثمار ودفع عجلة التنمية وزيادة معدلات التشغيل والنمو ، حيث يهدف إلي تحفيز حجم الائتمان الممنوح مقابل الضمانات المشهرة في السجل ، أي زيادة معدلات حصول أصحاب المشروعات لاسيما الصغيرة والمتوسطة ومتناهية الصغر على التمويل حيث أن السجل يساهم في إثبات حق الأولوية في ترتيب حقوق الدائنين ويوفر سهولة إجراءات التنفيذ علي الضمانات ، وكذلك سهولة إجراءات البحث في السجل وإتاحته للجميع من خلال البحث عن أية ضمانات بوسائل بحث مختلفة وإصدار شهادة معتمدة للضمان .

وفيما يلى أهم مميزات سجل الضمانات المنقولة :

- **توسيع مفهوم المنقولات المستخدمة كضمانة للتمويل** لتشمل المنقولات المادية والمعنوية وتلك التي تنشأ مستقبلا .
- **تيسير منح التمويل وتقليل المخاطر** وخاصة للمشروعات الصغيرة والمتوسطة باستخدام الأصول المنقولة كضمانات للتمويل .
- **تفعيل وتنشيط التأجير التمويلي** لإتاحة التمويل متوسط وطويل الأجل عن طريق إشهار وتسجيل الأصول محل عقود التأجير التمويلي بسجل الضمانات المنقولة .
- **تسجيل الضمانات المنقولة مع حيازة المدين للأصول المنقولة** محل الضمان ودون الحاجة لاحتفاظ الدائن لها .
- **تيسير الحصول علي المعلومات عن الضمانات المقيدة بسجل الضمانات المنقولة** عن طريق البحث من خلال قواعد البيانات الخاصة بالموقع الإلكتروني للسجل .
- **تحقيق التوازن بين الحفاظ على حقوق الدائن وحماية المدين** عن طريق تحديد إجراءات التقاضي العاجل للحفاظ على حقوق الدائن وحق المدين في التصرف في المنقول بموافقة الدائن وجواز قيام المدين بالتصرف في المنقول أو تأجيره بعد سداد الدين المضمون وبعد خصم مقابل تعجيل الوفاء .

بدء العمل بالسجل الالكتروني للضمانات المنقولة

- **الحفاظ على حقوق الدائن عن طريق تحديد الأولويات إذا كان المنقول ضمانه لأكثر من دائن** ووضع امتياز لأصحاب حقوق الضمان المشهرة في السجل يسبق جميع حقوق الامتياز (بما فيها المطالبات الحكومية والضريبية وحقوق العاملين) فيما عدا المصاريف القضائية ورسوم القيد بالسجل .
- **السماح لطالبي الإشهار بقيد الإشهارات وتقديم طلبات البحث وإجراءه إلكترونياً** بصورة مباشرة عبر الإنترنت أو نظم التواصل الشبكي المباشر.
- **تمكين مستخدمي السجل من فتح حساب لتيسير الانتفاع بالخدمات** وتسديد المقابل ، ويتم فهرسة البيانات المتاحة في السجل بأكثر من طريقة بما يتيح سهولة البحث .
- **إمكانية الحصول على تقارير عن المعاملات** تتيح لطالبي الإشهار تتبع معاملاتهم المقيدة في السجل على مدى فترة زمنية معينة.
- **إمكانية الحصول على نسخ من حقوق الضمان المشهرة** والمقيدة في السجل ونتائج البحث .
- **يتم تقديم الخدمة من خلال الموقع الإلكتروني للسجل** على مدار الاسبوع ٢٤ ساعة يومياً .

إشادة وكالة Moody's بإطلاق سجل الضمانات المنقولة

Moody's : سجل الضمانات المنقولة ايجابي للبنوك المصرية

أشادت وكالة التصنيف الائتماني " Moody's " بإطلاق مصر أول سجل للضمانات المنقولة مؤكدة على أنه إيجابي للبنوك المصرية ، ويساهم في تسريع القرارات الائتمانية للبنوك وزيادة معدل نمو الائتمان من خلال استخدام الضمانات المنقولة خاصة وأن المشروعات متناهية الصغر والصغيرة والمتوسطة غالباً ما تكون أصولها المنقولة هي الضمان الرئيسي أو الوحيد المتاح للحصول على قرض . مشيرة إلي ان هذا يأتي في ظل توجه البنك المركزي المصري نحو دعم قطاع المشروعات الصغيرة والمتوسطة عبر إطلاق مبادرة لزيادة فرص المشروعات الصغيرة والمتوسطة في الحصول على التمويل عام ٢٠١٦ ، وتشجيع البنوك على زيادة الإقراض لقطاع المشاريع الصغيرة والمتوسطة لتصل إلي ٢٠٪ من إجمالي القروض بحلول عام ٢٠٢٠ .

أخيراً ، فإن قانون الضمانات المنقولة ولائحته التنفيذية الصادرة في عام ٢٠١٦ يعد تغييراً نوعياً في عملية التمويل التي يجب أن تتطور بشكل مستمر حتي تقدم خدمات لجميع أفراد المجتمع وتساعده على النمو بشكل أفضل، ويعد تشغيل السجل تفعيلاً لمواد القانون ، ومن المتوقع أن يؤدى ذلك إلي نمو كبير في حجم التمويلات الممنوحة للشركات الصغيرة ومتناهية الصغيرة سواء من البنوك أو من جمعيات التمويل خلال المرحلة المقبلة .

صعيد مصر ... وجهة استثمارية واعدة

تتمتع منطقة الصعيد بإمكانيات وقدرات هائلة من الموارد الطبيعية (الثروات المعدنية والمحجرية ، والأراضي الزراعية الخصبة ، والموارد المائية) والبشرية ، والمنافذ البحرية (كميناء سفاجا) التي تسمح بالنفاذ إلي الأسواق الخارجية ، فضلا عن المقومات السياحية مما يجعلها منطقة جاذبة للإستثمارات. وفي إطار جهود الدولة لدفع عجلة الاستثمار وتطوير مناخ الأعمال في منطقة الصعيد من أجل تحقيق التنمية المتوازنة والمستدامة ورفع مستوى المعيشة فقد تبنت الدولة رؤية ترتكز على تنفيذ عدد من المشروعات القومية ، والدخول في شراكات مع المؤسسات والمنظمات الدولية لتنمية الصعيد ، فضلا عن تخصيص استثمارات ضخمة لمحافظات الصعيد وفقا وخطة التنمية المستدامة لعام ٢٠١٧ / ٢٠١٨ . الأمر الذي نتج عنه إثراء المنطقة بمجموعة ضخمة من المشروعات التنموية في مختلف المجالات بمشاركة القطاع الخاص المحلي والأجنبي لزيادة العائد منها .

أهم ركائز التنمية المستدامة والاستثمار في محافظات الصعيد

٣٣,٧ مليار جنيه إجمالي استثمارات التعدين بمشروع المثلث الذهبي ، بعوائد سنوية ٢٤,٥ مليارا

تنفيذ عدد من المشروعات القومية

أبرزها مشروع المثلث الذهبي (قنا- سفاجا- القصير) الذي يستهدف جذب مزيد من الاستثمارات لمحافظات الصعيد من خلال إقامة منطقة اقتصادية جديدة متكاملة (صناعية - تجارية - لوجستية - سياحية - زراعية) على ٦ مراحل . ومن أهم القطاعات الاقتصادية المستهدفة بالمشروع :

- قطاع التعدين حيث من المخطط ضخ استثمارات به بقيمة إجمالية ٣٣,٧ مليار جنيه ، تحقق عوائد سنوية ٢٤,٥ مليار جنيه .
- قطاع السياحة من خلال اقامة عدد من المشروعات أبرزها مشروع مركز وزر السياحي الذي سيوفر ٢٥٠٠ فرصة عمل ، ومشروع ووتر فرونت سهل حشيش .
- القطاع والزراعي حيث من المستهدف زراعة ٢,٧ مليون فدان في المنطقة الواقعة بين قنا وسفاجا .

التوزيع النسبي للإستثمارات العامة على مستوى اقاليم مصر في عام ٢٠١٧/٢٠١٨

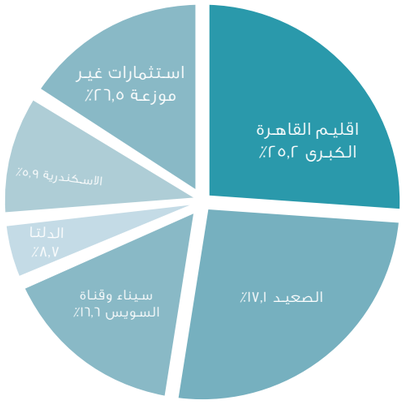

تخصيص استثمارات ضخمة لأقاليم الصعيد

تم تخصيص نحو ٣٣ مليار جنيه بنسبة ١٧,١٪ من إجمالي الاستثمارات العامة في خطة التنمية للعام ٢٠١٧ / ٢٠١٨ لمحافظات الصعيد موزعة كالتالي :

- **١٣,٦ مليار جنيه لإقليم جنوب الصعيد** (سوهاج ، وقنا، والاقصر ،وأسوان ، والبحر الاحمر) ، تستحوذ مشروعات الإسكان والمرافق على النسبة الاكبر منها بنحو ٤٩,٦٪، يليها المشروعات البترولية بنحو ١٢,٦٪ .
- **١٢,٥ مليار جنيه لإقليم وسط الصعيد** (وادى الجديد ، واسيوط) ، تستحوذ المشروعات البترولية على ٦١٪ منها بقيمة ٧,٦ مليار جنيه ، يليها مشروعات الإسكان والمرافق بنسبة ١٩,٣٪ .
- **٦,٩ مليار جنيه لإقليم شمال الصعيد** (الفيوم ، وبنى سويف ، والمنيا) ، تمثل الاستثمارات الموجهة لبرامج الاسكان والمرافق أعلى نسبة منها مستأثرة بنحو ٥٩٪ .

هيكل توزيع الاستثمارات بأقاليم الصعيد

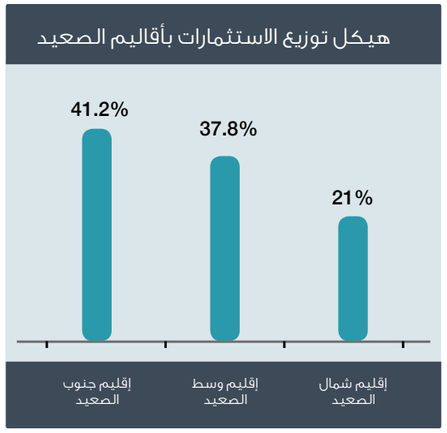

المصدر : وزارة التخطيط والمتابعة والاصلاح الادارى

توقيع اتفاقيات مع بعض المؤسسات والمنظمات الدولية لتنمية محافظات الصعيد ومنها :

- إطلاق برنامج " **التنمية المحلية لمحافظات صعيد مصر** " أوائل عام ٢٠١٨ بتمويل من البنك الدولي بقيمة إجمالية ٥٠٠ مليون دولار بهدف زيادة القدرة التنافسية للقطاعات الاقتصادية المحلية والبنية التحتية لمحافظات الصعيد الأكثر إحتياجاً مما يساهم في خلق مناخ جاذب للإستثمار المحلي والأجنبي في تلك المحافظات. وقد تم اختيار محافظتي سوهاج و قنا كحجر زاوية لبدء تنفيذ البرنامج
(بقيمة ٢٨٣,٧ مليون دولار لمحافظة سوهاج ، و ٢١٦,٣ مليون دولار لمحافظة قنا) .

٥٠٠ مليون دولار من البنك الدولي لمشروع تنمية الصعيد خلال عام ٢٠١٨

- تنفيذ مشروع " **إمكان** " لتشغيل الشباب ودعم ريادة الأعمال في صعيد مصر بمحافظة الأقصر بالتعاون بين كل من وزارة التجارة والصناعة والمحافظة ، ومنظمة الأمم المتحدة للتنمية الصناعية (اليونيدو) ، ويستهدف البرنامج الممول من الحكومة اليابانية تنويع مصادر الاقتصاد المحلي وتعزيز الاستثمار الشامل والمستدام في محافظة الاقصر ، بالإضافة إلي تحسين قدرة الشباب للتوظف من خلال ربط المهارات التدريبية بإحتياجات سوق العمل . والجدير بالذكر ان المشروع قد ساهم في انشاء ونمو عدد ٢٢ شركة ناشئة وصغيرة ومتناهية الصغر في عام ٢٠١٧ بمتوسط استثمارات تتراوح بين ٣٠ ألف ومليون جنيه مصري لكل شركة وذلك في مجالات إدارة المخلفات ، والطاقة المستدامة ، والتصنيع الزراعي والغذائي .

٢٢ شركة ناشئة صغيرة ومتناهية الصغر يدعمها مشروع إمكان بالأقصر خلال عام ٢٠١٧

- توقيع مذكرة تفاهم بين " **الهيئة العامة للتنمية الصناعية** " و " **شركة سنغافورة القابضة** " لبناء مدينة صناعية متكاملة مجهزة بالتقنيات الحديثة في كوم أوشيم بمحافظة الفيوم على مساحة ٣٣ مليون متر مربع لجذب الشركات الاستثمارية الأجنبية. حيث تساهم الهيئة بقيمة الأرض وتكاليف توصيل المياه والكهرباء للمشروع ، في حين يتولى الجانب السنغافوري تكاليف أعمال الإنشاءات والترفيق داخل المدينة وكذلك التسويق وإدارة المشروع والترفيق داخل المدينة وكذلك التسويق وإدارة المشروع باستثمارات أولية تصل إلي مليار دولار ، على ان يتم تأسيس شركة مشتركة تتولى تنفيذ المشروع .

إنشاء مدينة صناعية متكاملة بالفيوم على مساحة ٣٣ مليون متر مربع بالشراكة مع شركة سنغافورة القابضة باستثمارات مليار دولار

- توقيع إتفاقية بين " **الهيئة العامة لمشروعات التعمير والتنمية الزراعية المصرية** " و " **شركة القناة للسكر** " التابعة لمجموعة الغرير الاماراتية في يناير ٢٠١٨ لإقامة مشروع استثماري متكامل لزراعة وانتاج السكر في غرب المنيا بإجمالي استثمارات تبلغ نحو مليار دولار ، يتضمن المشروع استصلاح وزراعة ١٨١ ألف فدان من بنجر السكر واقامة مصنع لإنتاج السكر الابيض . ومن المتوقع أن يساهم المشروع في تغطية نسبة كبيرة من إحتياجات السوق المحلي وخفض الاعتماد على الإستيراد ، كما يوفر أكثر من ٢٠ الف فرصة عمل مباشرة ، و ٦٠ الف فرصة غير مباشرة .

اقامة مشروع استثماري متكامل للسكر الابيض في غرب المنيا باستثمارات اماراتية تبلغ مليار دولار

عقد المؤتمرات لجذب الاستثمارات إلي محافظات الصعيد

في إطار توجيه الأنظار نحو الفرص الاستثمارية والامكانيات المتاحة بمحافظات الصعيد ، وعملا على توفير فرص عمل جديدة لأبنائها تم عقد مؤتمر " Franchise gate " للإستثمار والتوكيلات التجارية بأسيوط خلال شهر مارس ٢٠١٨ كأول وأضخم مؤتمر للإستثمار في صعيد مصر لدعم المشروعات الصغيرة والمتوسطة وفتح أسواق جديدة لعدد من التوكيلات التجارية العالمية والمحلية الشهيرة والمتميزة ، وذلك تحت رعاية وزارة الاستثمار وبالتنسيق مع عدد من البنوك وجمعيات المستثمرين ، ورجال الأعمال وهيئة تنمية المشروعات الصغيرة والمتوسطة .

إنشاء هيئة اقتصادية عليا لتنمية جنوب صعيد مصر

أقر مجلس الوزراء خلال فبراير ٢٠١٨ مشروع قانون إنشاء " هيئة تنمية جنوب صعيد مصر" ، على أن يكون مقرها الرئيسي مدينة أسوان ، بهدف وضع وتنفيذ ومتابعة خطة للإسراع بالتنمية الاقتصادية والاجتماعية والعمرانية الشاملة لمناطق الإقليم خلال الخمس سنوات القادمة بمشاركة أهالي الصعيد على أن تكون الأولوية للمشروعات التي تحقق عائد تنموي ، ونسب مرتفعة من التشغيل ، والعمل على جذب الاستثمارات اللازمة لتلك المشروعات .

مجلس الوزراء يقر بإنشاء هيئة عليا لتنمية جنوب صعيد مصر

إنشاء مناطق استثمارية ولوجستية وتكنولوجية في محافظات الصعيد

في إطار استراتيجية الدولة لإنشاء العديد من المناطق الاستثمارية الجديدة خلال الفترة المقبلة ، وجهودها الرامية إلي جذب المزيد من استثمارات القطاع الخاص لمناطق الصعيد ، وافق مجلس إدارة الهيئة العامة للإستثمار والمناطق الحرة على إقامة ٣ مناطق استثمارية بالأقصر بإجمالي ٢١,٦ مليون متر مربع تعتمد بشكل أساسي على نشاط الزراعة والصناعات القائمة عليه ، ومنها الانتاج الداجني . كما تمت الموافقة المبدئية على انشاء ١٠ مناطق استثمارية أخرى بمحافظات الوادي الجديد ، وأسيوط ، وسوهاج ، والأقصر ، وأسوان وفقا وما يلي :

الموافقة على إنشاء ٣ مناطق استثمارية جديدة بالأقصر ودراسة انشاء ١٠ مناطق اخرى بمحافظات الصعيد

المحافظة	المنطقة	النشاط	المساحة (بالألف متر ٢)
الوادي الجديد	مركز باريس	صناعي	٥٥٩
	مدينة بلاط	صناعي	٤٢٠
	مدينة الفرافرة	صناعي	٣١١
	مدينة الفرافرة	سياحي	٥٢١
أسيوط	بنى غالب	لوجستي	٨٤٠
	مركز الفتح ١	استصلاح زراعي والصناعات القائمة عليه	٣٩٩٨
	مركز الفتح ٢	لوجستي	٦٣٥
سوهاج	طريق أسوان القاهرة	لوجستي	٩٦٣٩
الأقصر	الحبيل مركز البياضة	صناعي	١٣٠
أسوان	وادي هلال السباعية بمركز ادفو	صناعي	٢١٤٨٣

المصدر : الهيئة العامة للاستثمار والمناطق الحرة

من المستهدف انشاء عدد من المناطق اللوجستية الكبرى في محافظات الصعيد خلال عام ٢٠١٨ لخلق فرص استثمارية ، وضمان تأمين الإحتياجات الأساسية للأفراد من السلع الغذائية بما يحقق استقرار الأسعار ، وفى هذا الاطار تم توقيع عقد تخصيص أول منطقة لوجستية بمحافظة قنا خلال فبراير ٢٠١٨ على مساحة ٦٥ الف متر مربع تتضمن اقامة مخازن وأسواق ومناطق تجارية كبرى ليتم طرحها على المستثمرين خلال الفترة القادمة بعد تجهيزها وترفيقها .

تخصيص أول منطقة لوجستية بمحافظة قنا على مساحة ٦٥ الف متر مربع

عملاً على تحقيق العدالة في التنمية وتوطين التكنولوجيا بجميع أنحاء مصر لتوفير بيئة داعمة للأعمال تتسارع الخطوات نحو انشاء مناطق تكنولوجية متكاملة في صعيد مصر لاستقبال كافة الأنشطة الخاصة في مجال الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات وما يرتبط بها من أنشطة خدمية وإنتاجية أخري ، وفى هذا الاطار جارى انشاء منطقة تكنولوجية متكاملة في أسيوط الجديدة على مساحة ٤٤ فدان (تم تشغيل المرحلة الاولى منها خلال نوفمبر ٢٠١٧ بمساحة ١٥ فدان وجارى تنفيذ المرحلة الثانية) واخرى في بني سويف الجديدة على مساحة ٥٠ فدان ، بالإضافة إلي استهداف انشاء منطقة تكنولوجية بمدينة اسوان الجديدة على مساحة ٤١ فدان .

إنشاء مناطق تكنولوجية متكاملة في بنى سويف واسيوط واسوان ضمن خطة وزارة الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات لإنشاء ٧ مناطق على مستوى الجمهورية

أهم المشروعات الاستثمارية الجاري تنفيذها والمستهدفة بمحافظات الصعيد

إنشاء ١٠ مجمعات صناعية متكاملة مجهزة بالتراخيص بمحافظات الصعيد بنهاية ٢٠١٨ (ضمن مشروع إنشاء ١٣ مجمعاً صناعياً على مستوي الجمهورية بإجمالي تكلفة استثمارية تبلغ نحو ٥,٤ مليار جنيه تستهدف خلق ٤٣ الف فرصة عمل مباشرة) تشمل محافظات الصعيد المختلفة ، ومن المخطط طرح ٨ مجمعات منهم على مساحة ٣٠٠ الف متر لكل مجمع في مايو ٢٠١٨ ضمن التوجهات الخاصة بإنشاء ٢٠٠ مصنع صغير بكل محافظة من محافظات الصعيد.

افتتاح المرحلة الأولي من مشروع الطاقة الشمسية بمنطقة بنبان بمحافظة أسوان خلال مارس ٢٠١٨ والذى يعد مشروعاً قومياً رائداً في مجال الطاقة المتجددة ، حيث يستهدف انتاج ١٦٥٠ ميجا وات من الكهرباء باستخدام الخلايا الفوتوفولطية من خلال عدد ٣٢ مشروعاً بتكلفة استثمارية اجمالية تتراوح ما بين ٣,٥ إلي ٤ مليار دولار ، يعمل على توفير نحو ١٤ الف فرصة عمل خلال فترة الانشاء والتشغيل .

إنشاء مجمع حامض الفوسفوريك بالوادي الجديد على مساحة ٣ كيلو متر مربع وباستثمارات ٧٥٠ مليون دولار ، وقد تم توقيع عقد الاستشارات الهندسية للمشروع خلال مارس ٢٠١٨ بين كل من الشركة المالكة للمشروع " شركة الوادى للصناعات الفوسفاتية والاسمدة " وشركة انبى وشركة فلور الامريكية لتنمية الاعمال لمنطقة الشرق الاوسط وشمال افريقيا ، ويستهدف المشروع استغلال خام الفوسفات الموجود باحتياطيات كبيرة بمنطقة هضبة أبو طرطور بالوادي الجديد لإنتاج مليون طن سنويا من حامض الفوسفوريك الذي يعد المادة الخام الأساسية في صناعة الأسمدة الفوسفاتية والمركبة .

إقامة أول منطقة حرة عامة مخصصة للصناعات النسيجية في المنيا على مساحة ٣٠٦,٧ فدان ، ومن المتوقع ان تجذب استثمارات بنحو ٢٧١ مليون دولار من خلال انشاء ٨٥ مصنع ، وزيادة قيمة الصادرات النسيجية المصرية بمعدل ١٠٠ مليون دولار سنويا .

إنشاء أكبر مجمع للصناعات المغذية للصناعات الهندسية ببني سويف بتكلفة استثمارية ١٥ مليار جنيه ، ويوفر ١١ الف فرصة عمل مباشرة ، وقد تم بالفعل بدء المرحلة الاولى بالمشروع والتى ستركز على تصنيع منتجات مثل المواتير ، والكمبروسير الخاصة بالثلاجات والغسالات وغيرها من المنتجات التي يتم استيرادها من الخارج .

- انشاء غابة شجرية على مياه الصرف الصحي ومصنع اخشاب MDF بمحافظة المنيا على مساحة ٣٠٠ الف متر مربع وبقيمة استثمارية تصل إلي ٢ مليار جنيه ، حيث وافق مجلس الوزراء على تخصص مساحة ٦ آلاف فدان لإحدى شركات القطاع الخاص لتنفيذ المشروع .

- افتتاح المرحلة الاولى من مجمع الاسمدة الفوسفاتية في محافظة اسوان باستثمارات تبلغ ٥٠٠ مليون جنيه ، ومن المستهدف تشغيل المرحلة الثانية من المجمع قبل نهاية يونيو ٢٠١٨.

- مشروع انشاء مدينة صناعية للأدوات المنزلية بمحافظة المنيا ، حيث تم تخصيص ١٧١ الف متر مربع خلال اكتوبر ٢٠١٧ لإنشاء ٧ مصانع بالمدينة بقيمة ٤٢٨ مليون جنيه لتصنيع الادوات المنزلية (كالأطباق والزجاج ومستلزمات الانارة الكهربائية) .

- انشاء مصنع لإنتاج الخلايا الشمسية بمحافظة قنا باستثمارات ٣٧٠ مليون جنيه خلال عام ٢٠١٨.

وأخيراً إن تنمية منطقة الصعيد وخلق مناخ استثماري جاذب هو بمثابة هدف قومي تتكاتف كل الجهات المعنية بالدولة لتحقيقه ، في ظل ما تزخر به المنطقة من الفرص الاستثمارية الجاذبة للقطاع الخاص المحلي والأجنبي في مختلف المجالات الزراعية ، والصناعية ، والسياحية بما يتيح توفير فرص عمل والارتقاء بمستوى المعيشة بها ، إلي جانب تحفيز الاقتصاد المصري ورفع معدلات نموه .

أحد انماط الاستثمار الجديدة في مصر

أقر مجلس الوزراء في منتصف فبراير ٢٠١٨ قانون إدارة وتنظيم المخلفات تمهيدا لإقراره من قبل مجلس النواب ، الامر الذى يفتح المجال امام تسارع الاستثمارات في هذا القطاع الذى تمتلك فيه مصر مقومات وامكانيات هائلة غير مستغلة " ومنها مشروعات توليد الطاقة الكهربائية من المخلفات التي تُعّد احد انماط الاستثمار الجديدة في مصر " بما يسهم في ضخ المزيد من الطاقات الكهربائية في الشبكة القومية للكهرباء لدعم عملية التنمية من ناحية ، وتحقيق تنمية بيئية ومجتمعة شاملة من ناحية اخرى .

التوجه العالمى والاقليمى لتوليد الطاقة الكهربائية من المخلفات

يشهد العالم تنامياً ملحوظاً في سوق توليد الطاقة الكهربائية من المخلفات ، حيث تشير التوقعات إلي نموه ليصل إلي نحو ٤٣ مليار دولار بحلول عام ٢٠٢٤ مقارنة بنحو ٢٥ مليارا في عام ٢٠١٥ . وفى حين تأتى الولايات المتحدة الأمريكية والاتحاد الاوروبى في موقع الريادة عبر تخصيص استثمارات ضخمة في مجال البحث والتطوير لخفض تكلفة تكنولوجيا تحويل المخلفات إلي طاقة كهربائية ، وإمتلاك أوروبا أكثر من ٤٠٠ محطة لتوليد الكهرباء باستخدام هذه التكنولوجيات ، فإنه على الجانب الاخر شهدت السنوات الاخيرة بروز لاعبين جدد من دول آسيا كاليابان والهند والصين . ولم تكن الدول العربية بمنأى عن هذا التوجه العالمي ، حيث أطلقت دولة الامارات العربية المتحدة مؤخراً مشروع انشاء أكبر محطة في العالم لمعالجة النفايات الصلبة وتحويلها إلي طاقة كهربائية نظيفة – ضمن رؤيتها لعام ٢٠٢١ في مجال حماية البيئة – بطاقة إنتاجية نحو ١٨٥ ميجاوات ، من خلال تدوير نحو ١,٨ مليون طن من المخلفات سنويا ، ومن المتوقع الانتهاء من الاعمال الهندسية والتشييد للمحطة من قبل تحالف عالمي يضم ٣ شركات (Hitachi اليابانية ، Anova السويسرية ، BESIX البلجيكية) في مطلع عام ٢٠٢٠ .

٤٣ مليار دولار
توقعات سوق توليد الطاقة من المخلفات في عام ٢٠٢٤

التوجه المحلي لتوليد الطاقة الكهربائية من المخلفات

برز اهتمام مصر بتوليد الطاقة من المخلفات منذ عام ٢٠١٥ ، لتتواصل المساعى الرامية إلي تهيئة البيئة المناسبة لتوجيه المزيد من الاستثمارات لهذا المجال واعطاء دفعة لعمليات انتاج الكهرباء من المصادر غير التقليدية عبر التوصل إلي اسعار مشجعة مع المستثمرين لشراء الطاقة الكهربائية المولدة منها ، والتى من المقترح ان تتراوح ما بين ١٣٠ إلي ١٦٠ قرش للكيلو وات حسب نوع المخلفات المستخدمة وفقا والتعريفة الجديدة المنتظر اقرارها من مجلس النواب ، وبآجال زمنية للعقود لا تقل عن ٢٠ عاماً ، مع مراعاة ان يتم تسديد جزء من التعريفة بالعملة الصعبة لتجنيب المستثمر مخاطر سعر الصرف . ومن الجدير بالذكر انه لا يجب ان تقل قدرة المحطة عن واحد ميجاوات حتى يمكن ربطها على شبكة الجهد المتوسط .

التعريفة المقترحة لشراء الطاقة المتولدة من المخلفات

نوع المخلفات	سعر الشراء للكيلو وات
المخلفات البلدية الصلبة	١٦٠ قرش
المخلفات الحيوانية	١٤٥ قرش
المخلفات الزراعية	١٣٠ قرش

توليد الطاقة الكهربائية من المخلفات

مشروعات توليد الطاقة الكهربائية من المخلفات

يوجد حاليا عدد محدود من محطات توليد الطاقة الكهربائية من المخلفات الصلبة بالسوق المحلي بقدرات انتاجية محدودة ، حيث يقتصر عدد الشركات العاملة في هذا المجال محليا على نحو ١٠ شركات ، الا انه على الجانب الاخر تجدر الإشارة إلي انه وفقا والمنظومة الجديدة لإدارة المخلفات الصلبة فانه من المستهدف اقامة عدد ٢٧ محطة خلال خمس سنوات بقدرة ١٠ ميجاوات لكل محطة في عدد من محافظات مصر لتزويد الشبكة القومية للكهرباء بالطاقة المنتجة . وعلى صعيد ابرز المشاريع الجارى اتخاذ خطوات تنفيذية بشأن توليد الطاقة الكهربائية من المخلفات نشير إلي :

- إنشاء أول محطة لتوليد الكهرباء من المخلفات في محافظة البحيرة (بالمنطقة الصناعية بحوش عيسى) بتكلفة استثمارية ٢٢٥ مليون دولار وبطاقة انتاجية تصل إلي ٢٠ ميجاوات/ ساعة من خلال تدوير نحو٥٠٠ طن قمامة يوميا ، وتنفذه شركة GKC Egypt بالمشاركة مع شركة GKC الكورية وفقا ونظام B.O.T على ان يتم نقل ملكيتها بالكامل للمحافظة بعد مرور ٢٥ عاماً .

انشاء أول محطة لتوليد الكهرباء من المخلفات في محافظة البحيرة بتكلفة استثمارية ٢٢٥ مليون دولار

- انشاء ٣ محطات لتوليد الكهرباء من المخلفات بواسطة شركة " امباور المصرية للطاقة المتجددة " ، تتوزع ما بين محطتين في مدينة الصالحية الجديدة بمحافظة الشرقية بطاقة اجمالية ٢ ميجاوات / ساعة وباستثمارات تصل إلي نحو ١٤٣ مليون جنيه (من المتوقع بدء تشغيلهما في نهاية الربع الاول من عام ٢٠١٩) ، ومحطة ثالثة بمدينة النوبارية الجديدة بمحافظة البحيرة بقدرة تصل إلي واحد ميجاوات ، وباستثمارات ٩٤ مليون جنيه (من المتوقع الانتهاء منها قبل منتصف ٢٠١٩) ، علماً بان الشركة المشار اليها تستهدف زيادة استثماراتها بالسوق المحلي لإنتاج ٥١ ميجاوات في عام ٢٠٢٢ .

ثلاث محطات لتوليد الكهرباء من المخلفات تنشئها شركة امباور خلال عام ٢٠١٩ باجمالى استثمارات ٢٣٧ مليون جنيه

حجم المخلفات المتولدة في مصر

تنتج مصر سنويا نحو ٩١ مليون طن من المخلفات بواقع ٥٥ الف طن يوميا ، ويبلغ نصيب المخلفات البلدية (القمامة) منها نحو ٢١ مليون طن سنويا ، وهو ما يمثل فرصة كبيرة لاستغلال هذا المورد ودافع للإستثمار في هذا المجال . وتعد محافظة القاهرة أكثر محافظات مصر توليداً للمخلفات البلدية الصلبة ، حيث استحوذت وحدها على نسبة ٢٦,١٪ من اجمالى تلك المخلفات في عام ٢٠١٦ ، يليها محافظتي الجيزة والدقهلية ، بنسب بلغت ٨,٣٪ لكل منهما ، ثم الاسكندرية بنسبة ٧,٥٪ .

اجمالي المخلفات المتولدة في مصر عام ٢٠١٦	
نوع المخلفات	الكمية المتولدة سنويا (مليون طن)
المخلفات البلدية الصلبة	٢١
المخلفات الزراعية	٣١
مخلفات الهدم والبناء	٥,٨
المخلفات الصناعية	٤,٩
اخرى	٢٨,١

المصدر: وزارة البيئة – تقرير حالة البيئة ٢٠١٦

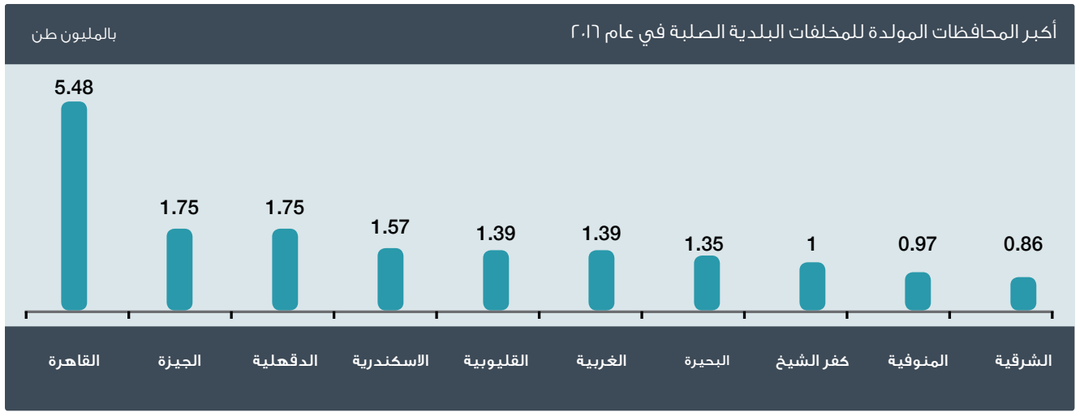

المصدر: وزارة البيئة – تقرير حالة البيئة ٢٠١٦

دور الدولة في تشجيع الاستثمار في مجال انتاج الطاقة الكهربائية من المخلفات

عملاً على خلق بيئة إستثمارية مواتية وتشجيع القطاع الخاص في الدخول في مجال إنتاج الكهرباء من المخلفات قامت الدولة بإتخاذ العديد من الإجراءات التحفيزية ، منها :

- **إنشاء جهاز خاص لتنظيم إدارة المخلفات في عام ٢٠١٥** ، وذلك بهدف تنظيم ومتابعة ومراقبة العمليات المتعلقة بإدارة المخلفات على المستوى المركزي والمحلى ، وتشجيع الاستثمارات في مجال أنشطة جمع ونقل ومعالجة المخلفات والتخلص الآمن منها ، فضلا عن إقتراح مشروعات القوانين واللوائح والقرارات اللازمة لتحقيق تلك الأهداف .
- **تأسيس شركة مساهمة مصرية لإدارة منظومة المخلفات** ، حيث شهدت وزارة البيئة توقيع مذكرة تفاهم في فبراير ٢٠١٨ بين البنك الأهلى المصرى ، وبنك مصر ، وبنك الإستثمار القومى وشركة المعادى للصناعات الهندسية التابعة لوزارة الإنتاجى الحربى بشأن تأسيس الشركة المشار إليها بهدف تحفيز الإستثمار في الإدارة المتكاملة للمخلفات وضمان تعظيم العائد الإقتصادي والإجتماعى ، هذا ومن المقدر أن تبلغ نسبة مساهمة البنك الأهلى فيها نحو ٢٠٪ .
- **رصد إستثمارات حكومية بقيمة ٦٠ مليون جنيه في خطة عام ٢٠١٧ / ٢٠١٨** لمشروعات مساندة منظومة المخلفات البلدية الصلبة بجهاز إدارة المخلفات .
- **الاتفاق على استغلال نسبة ٢٠٪ من اجمالى حجم المخلفات البلدية الصلبة** في توليد الطاقة الكهربائية وفقا والمنظومة الجديدة لإدارة المخلفات الصلبة .
- **ايجاد بيئة تشريعية داعمة ومحفزة للإستثمار في المخلفات** ، وذلك بإقرار مشروع قانون إدارة وتنظيم المخلفات الصلبة من قبل مجلس الوزراء ، تمهيداً للإحالة إلي مجلس النواب .

وختاماً نشير إلي إيلاء الدولة اهتماماً خاصاً بقضية إدارة المخلفات وزيادة معدل استغلالها من خلال اقامة مشاريع ذات منافع اقتصادية بتقنيات حديثة كتلك الخاصة بانتاج الطاقة الكهربائية بهدف تحقيق عدة مزايا ابرزها توفير فرص عمل مباشرة وغير مباشرة بمختلف المحافظات ، والحد من الاثر البيئي الضار للمخلفات ، والتصدي لمشكلة انبعاث غاز الميثان (الذي يعد ثاني أهم عامل يساهم في حدوث التغير المناخي) ، وتقليل الاعتماد على مصادر الطاقة التقليدية في سد إحتياجات البلاد من الطاقة الكهربائية .

إطلاق البوابة الإلكترونية للصادرات المصرية " Expo Egypt "



في إطار سعى الحكومة المصرية لتنمية الصادرات قامت وزارة التجارة والصناعة بإطلاق البوابة الالكترونية للصادرات المصرية " Expo Egypt " في مطلع عام ٢٠١٨ www.expoegypt.gov.eg ، كمنصة إلكترونية تحتوي على دراسات ومعلومات عن الأسواق الخارجية ، وسوق افتراضي لربط المصدرين بالمستوردين .

أهم الخدمات التي تقدمها البوابة

للمُصدر المحلي المصري

دراسة الأسواق الخارجية

توفير خريطة للصادرات المصرية ، وأخرى للأسواق الواعدة بالخارج ، إلي جانب بيانات مكاتب التمثيل التجارى في الخارج ، والاتفاقيات التجارية الدولية المبرمة .

تطوير القدرة التصديرية

توفير حزمة متنوعة من الدورات التدريبية لتنمية القدرات التصديرية ، إلي جانب تقديم الخدمات الاستشارية للمصدر ، وتوفير قاعدة بيانات عن الشركات التي تقدم الخدمات الخاصة بعملية التصدير .

امكانية النفاذ إلي الأسواق

توفير قاعدة بيانات عن المعارض الدولية للترويج للمنتج المصرى في الخارج ، وتوفير سوق إلكترونى " يلا نصدر " لمنتجات الشركات الصغيرة والمتوسطة بهدف تسهيل التواصل بين المصدر والمستورد ، وكذا التعريف بـ " الأسابيع التجارية المصرية " – وهى معارض لعرض منتجات مصرية في الدول الأفريقية – طبقا للقطاعات المستهدفة في خطة عمل تنمية الصادرات إلي الدول الأفريقية .

للمُستورد الخارجي من مصر

حركة الصادرات المصرية

توفير بيانات عن حجم الصادرات المصرية للمنتجات المختلفة والدول التي تستورد تلك المنتجات.

طلب تسعيرة منتج

تقديم خدمة عروض الأسعار بالتفصيل لإتاحة المجال للمستورد لاختيار الأنسب له .

خطة المعارض والبعثات التجارية

توفير بيانات عن المعارض الدولية حتى يتمكن المستوردون من الإطلاع على المنتجات المصرية من خلالها .

طلب لقاء توفيق للأعمال B2B

تنظيم لقاءات بين الشركات المصرية والمستوردين المحتملين في الأسواق المستهدفة لتوفيق الأعمال وذلك على هامش المعارض الدولية والأسابيع التجارية بالتعاون مع الجهات المعنية بالتصدير .

التعريف لعدد من المنتجات المصرية

تقديم بيانات عن عدد من منتجات الشركات المصرية المسجلة بهيئة تنمية الصادرات .

المراجعة الرابعة للسياسة التجارية المصرية أمام منظمة التجارة العالمية

سعياً إلي تعزيز مبدأ الشفافية وإتاحة الفرصة للدول الأعضاء بمُنظمة التجارة العالمية لإستعراض أهم الإصلاحات الإقتصادية والسياسات التجارية التي تنتهجها وأثرها على حركة التجارة العالمية ، تقوم منظمة التجارة العالمية بإجراء مراجعات للسياسات التجارية للدول الأعضاء . وفى هذا الإطار قامت مصر منذ إنضمامها لمنظمة التجارة العالمية بأربع مراجعات لسياساتها التجارية ، عُقدت أحدثها في فبراير ٢٠١٨ بمقر المنظمة بمدينة جنيف بسويسرا ، وبمُشاركة مُمثلي الدول الأعضاء بالمُنظمة – البالغ عددهم ١٦٤ دولة – وهى المراجعة التي تضمنت عرض لأهم ملامح الأداء الاقتصادي وأبرز الإصلاحات والإجراءات التي تبنتها الحكومة لدفع عجلة الإقتصاد وتحسين بيئة الإستثمار بالإضافة إلي عرض إستراتيجياتها التنموية وخططها المُستقبلية مع تسليط الضوء على السياسات التجارية المصرية وأثرها على زيادة حركة التبادل التجاري وتحسين أوضاع الميزان التجاري لها .

وتبذل الدولة جهوداً حثيثة لتعميق تكامل الإقتصاد المصري مع منظومة الإقتصاد العالمي ، وذلك في إطار خطة التنمية المستدامة " رؤية مصر ٢٠٣٠ " والتي تهدف إلي تصدر قطاع الصناعة لهيكل الاقتصاد المحلي ، وأن تصبح مصر مركزاً إقليمياً رائداً في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا لا غنى عنه في تصنيع وتطوير وتجارة السلع والخدمات ذات القيمة المضافة العالية و بإستخدام أحدث التقنيات بحلول عام ٢٠٢٥ .

وفى هذا الإطار تتمثل أهم أهداف السياسة التجارية برؤية مصر ٢٠٣٠ في :

- رفع مستوى الإنفتاح على العالم الخارجى والوصول بنسبة تجارة السلع والخدمات المصرية في الناتج المحلي الإجمالي إلي ٤٥٪ بحلول ٢٠٢٠ (بلغت النسبة المُشار إليها نحو ٣٣,٥٪ في عام ٢٠١٦) .

٤٥٪
نسبة التجارة الخارجية للناتج المحلي عام ٢٠٢٠

- تخفيض عجز الحساب التجاري إلي ٤٪ من الناتج المحلي الإجمالي بحلول ٢٠٣٠ ، وذلك من خلال زيادة الصادرات بنسبة ١٠٪ سنويا ، والإرتفاع بحصتها في معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي السنوي .

٤٪
عجز الحساب التجارى للناتج المحلي عام ٢٠٣٠

وهو الأمر الذى يستند على تحسين مناخ الإستثمار ، وتسريع معدلات النمو الصناعي وزيادة مساهمة المشروعات الصغيرة والمتوسطة في التصدير ، وتكثيف وزيادة فاعلية عمليات الترويج للصادرات المصرية بالخارج ، إلي جانب إتباع سياسة ترمى إلي إحلال المنتج المحلي محل جانب من الواردات . يأتى هذا بالتضافر مع إنتهاج سياسة تجارية تعكس إلتزاماً كبيراً بمواصلة تحسين إجراءات تيسير التجارة الخارجية والأخذ بالأساليب العلمية والتكنولوجيا الحديثة لتيسير الإجراءات المرتبطة بعمليات التبادل التجارى ، **وفى هذا الإطار نشير إلي :**

إتفاقية تسهيل التجارة

صدق مجلس النواب المصري في يونيو ٢٠١٧ على الإتفاقية الموقعة بين الحكومة المصرية ومنظمة التجارة العالمية بشأن إنضمام مصر إلي إتفاقية تسهيل التجارة ، والتى تهدف إلي تحسين وتسهيل الإجراءات والضوابط التي تحكم حركة البضائع عبر الحدود الوطنية ، وصولاً إلي تحجيم أعباء التكلفة وتسريع إجراءات الإفراج الجمركي على السلع المستوردة حيث تتضمن عدد من الأحكام بشأن نشر وإتاحة المعلومات الخاصة بالقوانين التي تحكم عملية الإستيراد والتصدير والإفراج السريع عن السلع في الدوائر الجمركية ، خاصة السلع القابلة للتلف ودعم التعاون وتبادل المعلومات بين الدوائر الجمركية في الدول الأعضاء بالمنظمة ، إضافة إلي تيسيير حركة المرور العابر للسلع - الترانزيت .

إتفاقية تسهيل التجارة تُعّد بمثابة الانتقال بمصر إلي مرحلة جديدة من الانفتاح على العالم

ويُعّد التصديق علي الإتفاقية ومن ثم دخولها حيز التنفيذ بمثابة الإنتقال بمصر إلي مرحلة جديدة من الإنفتاح على العالم ، حيث من المستهدف أن تقود إلي خفض التكاليف الخاصة بالتجارة الخارجية لمصر ، وتعمل على تسارع معدل نمو الصادرات المصرية للأسواق المختلفة . والجدير بالذكر أن تقديرات عدد من المنظمات الدولية تشير إلي توقع أن تقود الإتفاقية المشار إليها إلي زيادة حجم التجارة العالمية بنحو تريليون دولار سنوياً ، وأن تأتى الدول النامية والأقل نمواً في صدارة المستفيدين ، لاسيما في ظل ما تتيحه من معاملات خاصة وتفضيلية لتلك الدول ، لتتناسب التزاماتها في تنفيذ الإتفاقية مع قدراتها .

النظام الجمركي الموحد

طبقت الحكومة المصرية النموذج الجمركي الموحد لعمليات الإستيراد والتصدير في فبراير ٢٠١٧ ، كأحد الآليات الرامية إلي خفض تكاليف التجارة الخارجية وتيسير الإجراءات المصاحبة لها ، وتخفيض قائمة المستندات المطلوبة ، فضلاً عن كونها خطوة تمهيدية نحو تنفيذ نظام الشباك الواحد . وفى هذا الإطار يشير تقرير ممارسة الأعمال الصادر عن البنك الدولي إلي إنخفاض عدد الوثائق الخاصة بتنفيذ عمليات التصدير من تسعة وثائق في عام ٢٠١٦ إلي خمسة وثائق في عام ٢٠١٧ ، وكذلك إنخفاض تلك المطلوبة لتنفيذ عمليات الإستيراد من احدى عشر وثيقة إلي ستة وثائق خلال ذات الفترة ، مع إستهداف تحقيق المزيد من التيسير عبر تخفيض عدد الوثائق المطلوبة لتنفيذ معاملات الإستيراد أو التصدير بما لا يتجاوز ثلاثة وثائق بحلول عام ٢٠١٩ .

٣ وثائق الحد الاقصى لعدد الوثائق الخاصة بعمليات الإستيراد والتصدير بحلول عام ٢٠١٩

السياسات الدفاعية التجارية

تتأسس السياسة التجارية المصرية على النظر للإجراءات الدفاعية (الحمائية) التجارية كملاذ أخير يمكن اللجوء إليه لمعالجة الممارسات التجارية غير العادلة أو غيرها من الحالات التي يتم فيها إنتهاك الحقوق الإقتصادية السيادية ، بعد إستنفاد جميع الخيارات الأخرى بين الأطراف المعنية ، وفي إطار قواعد منظمة التجارة العالمية ، بالإضافة إلي قيامها بإخطار المنظمة في حالة اللجوء إلي تلك الإجراءات .

التجارة الخارجية لمصر والإتفاقيات متعددة الاطراف

سجلت التجارة الخارجية لمصر إرتفاعاً ملحوظاً خلال السنوات الثلاث الأخيرة ، وهو الأمر الذى إستند في المقام الأول على إرتفاع قيمة الصادرات ، وليبلغ الوزن النسبى للصادرات نحو ٢٨,١٪ من إجمالي التجارة الخارجية لمصر خلال عام ٢٠١٧ ، مقارنة بنحو ٢٤,٨٪ في عام ٢٠١٥ .

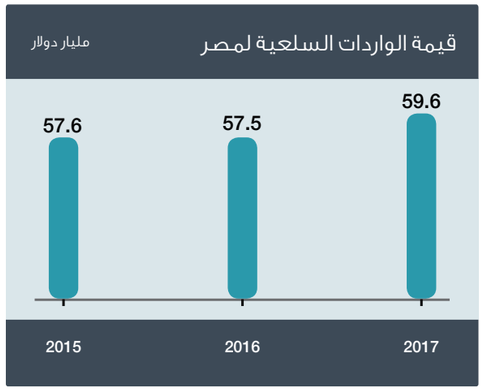

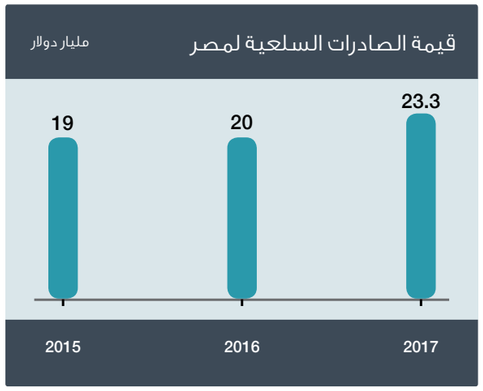

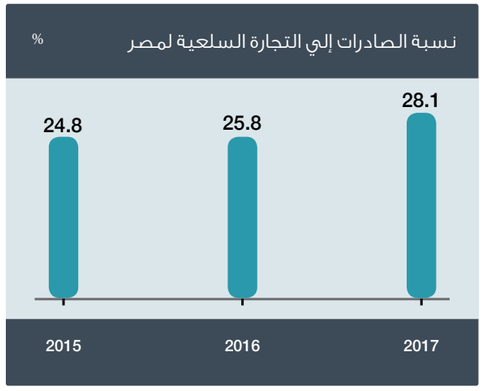

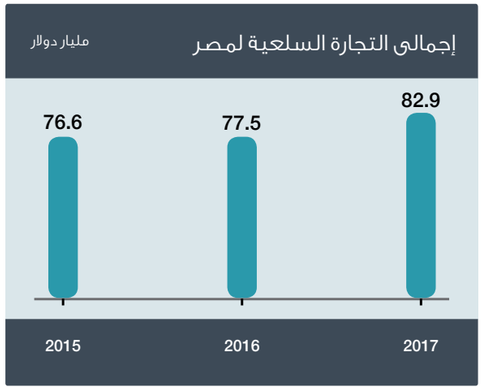

المصدر : البنك المركزي المصرى

وتجدر الإشارة إلي أن مصر عقدت خلال العقدين الماضيين العديد من الإتفاقيات متعددة الأطراف ، من أهمها :

إتفاقية الشراكة مع الإتحاد الأوروبي

دخلت إتفاقية الشراكة (Association Agreement) بين مصر والإتحاد الأوروبي حيز التنفيذ في يونيو ٢٠٠٤ ، وبمقتضاها تتمتع الصادرات الصناعية المصرية إلي الإتحاد الأوروبي بالإعفاء من الرسوم الجمركية وأيه رسوم أخرى ذات أثر مماثل منذ دخول الإتفاقية حيز التنفيذ ، إلي جانب أعفاء عدد من الواردات الصناعية الأوروبية إلي مصر تدريجياً وفقاً وجداول متفق عليها . إلي جانب أنه في يونيو ٢٠١٠ ، تم التصديق علي إتفاقية لتسهيل تجارة المنتجات الزراعية والمنتجات الزراعية المصنعة بالإضافة إلي المنتجات السمكية . ويُعّد الإتحاد الأوروبي الشريك التجاري الرئيسي لمصر ، بإجمالى قيمة تبادل تجارى بينهما بلغت نحو ٢٦ مليار دولار خلال عام ٢٠١٦ .

المراجعة الرابعة للسياسة التجارية المصرية أمام منظمة التجارة العالمية

إتفاقية أغاديـــر

تم توقيع إتفاقية أغادير بين عدد من الدول العربية المتوسطية في فبراير ٢٠٠٤ (مصر ، تونس ، المغرب والأردن) ، ولتدخل حيز التنفيذ في مارس ٢٠٠٧ ثم انضمت كل من فلسطين ولبنان في مارس ٢٠١٧ ، مستهدفة إلغاء جميع رسوم الإستيراد وأي ضرائب لها أثر مماثل علي المنتجات الصناعية والمنتجات الزراعية والزراعية المصنعة بين دول الإتفاقية . وقد بلغ إجمالى قيمة التبادل التجارى بين مصر ودول المجموعة نحو ٢,٥ مليار دولار خلال عام ٢٠١٧ .

إتفاقية منطقة التجارة العربية الحرة الكبرى

تم توقيع الإتفاقية بين ١٩ دولة عربية – من بينهم مصر – في يناير ١٩٩٨ لإنشاء منطقة تجارة حرة ، وتهدف الإتفاقية إلي تسهيل وتنمية التجارة بين الدول العربية عن طريق الإلغاء التدريجى للرسوم الجمركية لدفع حركة التجارة البينية ، وكذلك إلغاء المعوقات غير التعريفية ، مع منح الدول الأعضاء الأقل نمواً معاملة تفضيلية . وقد بلغ إجمالي قيمة التبادل التجاري بين مصر ودول المنطقة نحو ١٩,٣ مليار دولار خلال عام ٢٠١٧ .

إتفاقية السوق المشترك لدول شرق وجنوب أفريقيا " الكوميسا "

أصبحت مصر عضواً في الكوميسا منذ يونيو ١٩٩٨ ، والتي تتكون من ١٩ دولة أفريقية ، وهى الإتفاقية التي تستهدف تحرير السلع والخدمات ، ورؤوس الاموال ، والأيدي العاملة ، وانشاء سوق مشترك بين الدول الأعضاء واستبدال التعريفات الجمركية والغير جمركية بتعريفة خارجية موحدة ، فضلاً عن تبنى معايير ونظم قياسية ومعايير جودة موحدة وتوفير بيئة جاذبة للإستثمار بدول الإتفاقية . هذا وقد بلغ إجمالي قيمة التبادل التجارى بين مصر ودول الإتفاقية نحو ٢,٤ مليار دولار خلال عام ٢٠١٦ .

إتفاقية التجارة الحرة الأفريقية

وقعت ٤٤ دولة أفريقية ، من بينها مصر ، في مارس ٢٠١٨ إتفاقية لاطلاق منطقة تجارة حرة لدول القارة ، مستهدفة إزالة الرسوم الجمركية وغير الجمركية أمام حركة التجارة الافريقية بصورة تدريجية . وفى هذا الإطار بلغ اجمالي قيمة التبادل التجاري بين مصر ودول القارة ككل نحو ٥,٥ مليار دولار خلال عام ٢٠١٧ .

إتفاقية التجارة الحرة مع دول " الافتا"

هي إتفاقية تجارة حرة بين مصر ودول الافتا (أيسلندا ، سويسرا ، النرويج وليختنشتاين) ، وقد دخلت حيز التنفيذ في أغسطس ٢٠٠٧ ، مستهدفة إعفاء الصادرات الصناعية المصرية إلي دول " الافتا " من الجمارك منذ دخول الإتفاقية حيز التنفيذ ، إلي جانب الإعفاء التدريجي للصادرات الصناعية لدول المجموعة إلي مصر ، وصولاً إلي الاعفاء الكامل بحلول ٢٠٢٠. وقد بلغ اجمالى قيمة التبادل التجارى بين مصر ودول الإتفاقية نحو ١,٨ مليار دولار خلال عام ٢٠١٦ .

وختاماً نشير إلي أن انخراط مصر في العديد من التكتلات والتجمعات التجارية الاقليمية والدولية ، من شأنه تعميق درجة ارتباط الاقتصاد المصرى بالاقتصاد العالمى ككل ، وإتاحة فرص هائلة امام الاقتصاد المصرى تستدعى مواصلة الجهود لتعظيم الاستفادة من العلاقات الاقتصادية الدولية وفتح المزيد من الاسوق امام المنتجات المصرية .

مصر تستضيف للمرة الأولي مؤتمر التكنولوجيا المالية "سيملس شمال أفريقيا ٢٠١٨"

seamless
PAYMENTS • E-COMMERCE • RETAIL
MIDDLE EAST | NORTH AFRICA | SOUTH ASIA | CENTRAL ASIA

استضافت مصر للمرة الأولي مؤتمر التكنولوجيا المالية " سيملس شمال إفريقيا ٢٠١٨ " يومي ٦ و٧ فبراير ٢٠١٨ تحت رعاية السيد الرئيس / عبد الفتاح السيسي ، وبحضور محافظ البنك المركزي وعدد من الوزراء والقيادات بالقطاع المصرفي ، ونحو ٥٠٠ مشترك وخبير في مجال التكنولوجيا المالية داخل مصر وخارجها . وقد تم تنظيم المؤتمر بالشراكة مع كل من مجلس الوحدة الاقتصادية العربية ، وجامعة الدول العربية والاتحاد العربي للتجارة الإلكترونية .

جاء المؤتمر في ظل حرص الدولة على التحول لمركز جذب إقليمي للإستثمار في مجال التكنولوجيا المالية المبتكرة .

- شهد المؤتمر توافد مجموعة كبيرة من ممثلي الشركات المتخصصة والتي عرضت أحدث تقنيات التكنولوجيا المالية المبتكرة على مستوى العالم ، وسبل تعزيز تطبيقها والاستفادة منها داخل السوق المصري .
- يعكس الفرص المتاحة في هذا المجال المتنامي داخل السوق المصري الواعد ، حيث تتميز تطبيقات التكنولوجيا المالية بتسهيل استخدام الخدمات المالية ، بما يتيح وصول عدداً أكبر من الأفراد لتلك الخدمات ، باعتبارها أحد أهم ركائز الشمول المالي الذى يقوده البنك المركزي المصري .

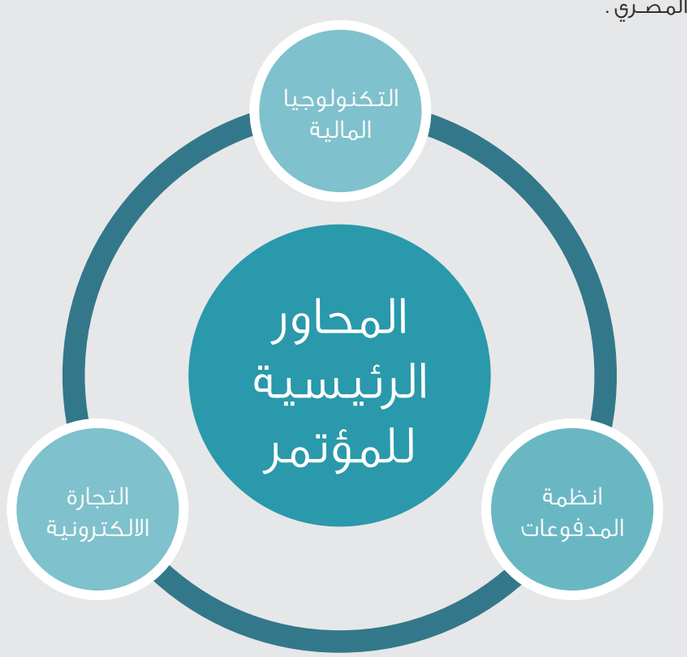

التكنولوجيا المالية في مصر سوق واعدة

يشهد العالم انتقال متسارع من ما يُعرف " بالاقتصاد النقدي " إلي الاقتصاد " غير النقدي " وهو ما يُعّزى للطفرات المتلاحقة في مجال التكنولوجيا المالية وما توفره من أدوات وآليات لتخفيف الاعتماد على النقود الورقية . وتُعّرف التكنولوجيا المالية " Fintech " وفقاً ومجلس الاستقرار المالي " Financial Stability Board " بأنها " الابتكار المالي ذي التمكين التكنولوجي ، الذي يمكن أن يؤدي إلي نماذج أعمال ، وتطبيقات ، وعمليات ، أو منتجات جديدة ، ذات تأثير ماديّ على الأسواق والمؤسسات المالية ، وعلى مستوي توفير الخدمات المالية" . وتتميز هذه التكنولوجيا بأنها أسرع وأقل تكلفة وأسهل ويمكن لعدد أكبر من الأفراد الوصول إليها .

الاستثمارات العالمية في مجال التكنولوجيا المالية

شهدت الاستثمارات العالمية في قطاع التكنولوجيا المالية ارتفاعًا ملحوظا من ٩٢٨ مليون دولار عام ٢٠٠٨ إلي نحو ٢٢,٣ مليار دولار عام ٢٠١٥ . ومن المتوقع أن تبلغ تلك الاستثمارات نحو ٤٦ ملياراً في عام ٢٠٢٠ (بمتوسط نمو سنوي يبلغ نحو ٢١,٣٪) .

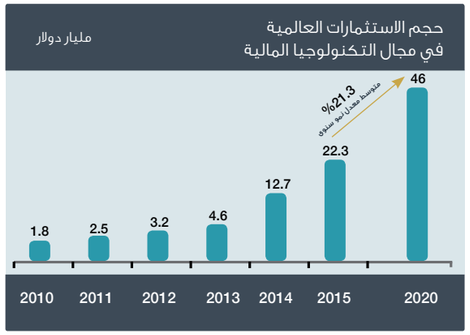

التكنولوجيا المالية في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا

يتزايد الاعتماد في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا على التكنولوجيا المالية ، حيث جرى استثمار نحو ١٠٠ مليون دولار في الشركات الناشئة العاملة بهذا المجال خلال الفترة ٢٠٠٧ – ٢٠١٦ ، في حين تشير التقديرات إلي تسجيلها نحو ٥٠ مليون دولار خلال عام ٢٠١٧ .

وقد بلغ عدد الشركات الناشئة في مجال التكنولوجيا المالية في عام ٢٠١٥ نحو ١٠٥ شركة في ١٢ دولة عربية ، تركز ٧٣٪ منها في ٤ دول ، هي الإمارات (٣٠ شركة) ، ومصر (١٧ شركة) ، والأردن (١٥ شركة) ، ولبنان (١٥ شركة) ، ما يجعل هذه الدول مرشحة لأن تكون مراكز مستقبلية محتملة للتكنولوجيا المالية في المنطقة . ومن المتوقع أن يصل عدد الشركات العاملة في هذا المجال بدول المنطقة إلي نحو ٢٥٠ شركة بحلول عام ٢٠٢٠ .

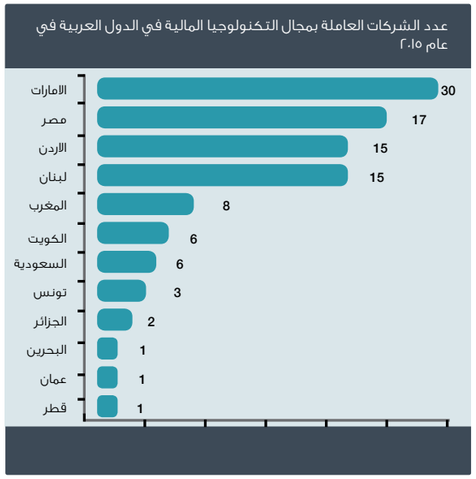

التكنولوجيا المالية في مصر

شهدت شركات التقنيات المالية في مصر نمواً ملحوظاً بالتزامن مع اهتمام الدولة بالشمول المالي بما يتضمنه من تقديم خدمات مالية لجميع شرائح المجتمع وتحفيز للنمو الاقتصادي ، إلي جانب امتلاك تلك الشركات فرصاً واعدة للنمو خلال السنوات القادمة حيث أن هناك شريحة كبيرة من السكان ما زالت بعيدة عن الخدمات المالية والمصرفية سواء التي يتم تقديمها بطرق تقليدية أو التي تقدم من خلال شركات الخدمات المالية ذات التقنيات الحديثة .

وانعكاساً للاهتمام المتزايد من الدولة في نشر الثقافة المصرفية والشمول المالي فقد ارتفعت نسبة أصحاب الحسابات المصرفية في البنوك بصورة ملموسة خلال السنوات السابقة . كما ارتفع حجم الخدمات المصرفية الرقمية المقدمة من خلال تحويلات الهاتف المحمول . وفى هذا الإطار نشير إلي تمتع السوق المصرية بالعديد من المقومات التي تجعلها جاذبة للإستثمارات في مجال التكنولوجيا المالية ، حيث تبلغ نسبة الشباب ما بين سن ١٨ إلي ٣٥ عامًا نحو ٣٠٪ من إجمالى السكان ، كما يبلغ عدد مستخدمي الإنترنت نحو ٣٠ مليون مستخدم ، فيما تبلغ نسبة امتلاك السكان للهواتف المحمولة نحو ١١٢٪ .

أمثلة للجهود الحكومية وجهود القطاع المصرفى وقطاعات الأعمال في مجال التكنولوجيا المالية

- تم إنشاء المجلس القومي للمدفوعات في ٢٠١٧ بهدف تطوير نظم المدفوعات وتحويل الأموال ، وهو ركيزة أساسية لتنمية خدمات التكنولوجيا المالية .
- العمل علي إعداد مشروع قانون لتطوير المعاملات المالية غير النقدية في اطار توصية المجلس القومى للمدفوعات وذلك بالتعاون مع البنك المركزى المصرى و كافة الأطراف الحكومية المعنية ، بهدف وضع حوافز إيجابية لتعزيز استخدام التعاملات المالية غير النقدية .
- قامت وزارة الاستثمار والتعاون الدولي المصرية في شهر سبتمبر من عام ٢٠١٧ بالشراكة مع المجموعة المالية هيرميس EFG Hermes وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي UNDP بإطلاق حاضنة أعمال جديدة تحت اسم " فكرتك شركتك " ، وهي خطوة تهدف إلي تحفيز ريادة الأعمال من خلال برنامج تسريع أعمال وإرشاد وتوجيه ينعقد على مدار أربعة أشهر .
- عقدت الجامعة الأمريكية بالقاهرة شراكة مع أحد البنوك المصرية في عام ٢٠١٦ لإنشاء حاضنة الأعمال " AUC Venture Lab "، لتطوير ودعم الشركات الناشئة في مجال التقنيات المالية في مصر والتي تغطي أعمالها عدد من هذه التقنيات مثل المدفوعات الرقمية والمتنقلة والتخطيط المالي. ويتم ذلك من خلال برنامج تسريع ينعقد على مدار ١٢ أسبوعاً بحيث تحصل الشركات الناشئة على الدعم اللازم لتنمية وإطلاق أعمالها .

البنك المركزى المصرى وتحول مصر إلي مركز إقليمي للتكنولوجيا المالية

يبذل البنك المركزي المصري جهوداً حثيثة على طريق تحول مصر لمركز إقليمي للتكنولوجيا المالية ، وفى هذا الاطار نشير إلي :

- إصدار القواعد المنظمة لتقديم خدمات الدفع باستخدام الهاتف المحمول في نوفمبر٢٠١٦ ، وهو ما مثل نقلة نوعية أتاحت الشراكة بين البنوك المصرية وشركات الهاتف المحمول لتقديم خدمة تحويل الأموال سواء من قبل المنشآت أو الأفراد .
- توقيع محافظ البنك المركزي مع رئيس هيئة الرقابة المالية في شهر يونيو ٢٠١٧ إتفاقية لتعزيز التعاون بين الطرفين بهدف دعم الشمول المالي في مصر .
- اصدار قرار في يناير ٢٠١٨ باستخدام رمز الاستجابة السريع QR Code في عمليات الدفع الإلكترونية . وستسمح التقنية الجديدة للتاجر والمستهلك بتنفيذ عمليات الدفع والتحصيل الإلكتروني – من خلال الهاتف المحمول – مقابل السلع والخدمات عن طريق رمز الاستجابة دون الحاجة إلي أجهزة نقاط البيع الإلكترونية التقليدية (P.O.S) .
- التعاون مع عدد من الشركات العالمية المتخصصة في مجال استشارات التكنولوجيا المالية للمساعدة في وضع استراتيجية لمصر خلال عام ٢٠١٨ في ضوء أحدث المعايير العالمية ، وذلك لتحويل مصر إلي مركز إقليمي وعالمي في مجال التكنولوجيا المالية خلال ٣ سنوات .
- دراسة إطلاق صندوق بقيمة مليار جنيه وذلك لدعم وتمويل الابتكارات والاختراعات المتميزة بالسوق المصري وخاصة لدى الشباب.
- دراسة إنشاء البنوك الرقمية في إطار خطة لتطوير بنية تحتية جاذبة لقطاع التكنولوجيا المالية ، وتقديم الدعم لأصحاب الأفكار الإبداعية والتمويل لأصحاب المشروعات الصغيرة والمتوسطة . وتعمل البنوك الرقمية على تقديم عدد من الخدمات المصرفية عبر تطبيق على الهواتف الذكية .



ودائـع البنـك الأهـلـى المـصـــرى تتـخطـــى حاجـز التريليـون جنيه

الاقتصاد المصري في أرقـــام

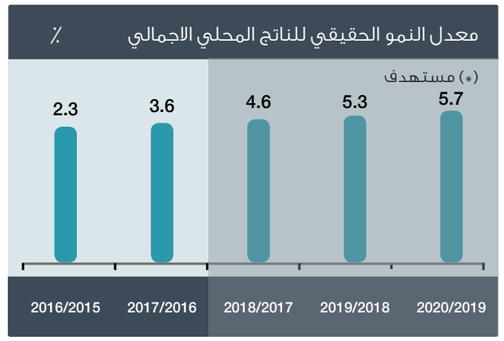

(*) خطة التنمية الاقتصادية والاجتماعية لعام ٢٠١٧ / ٢٠١٨

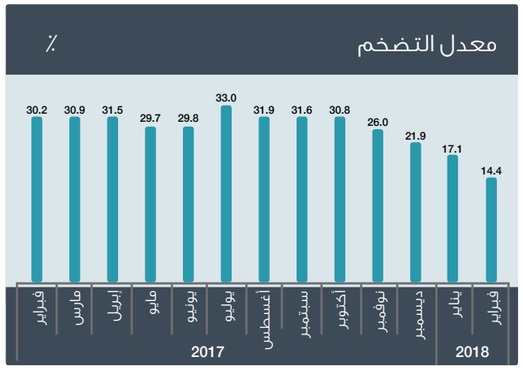

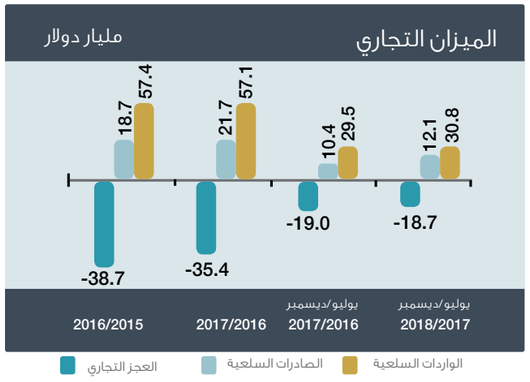

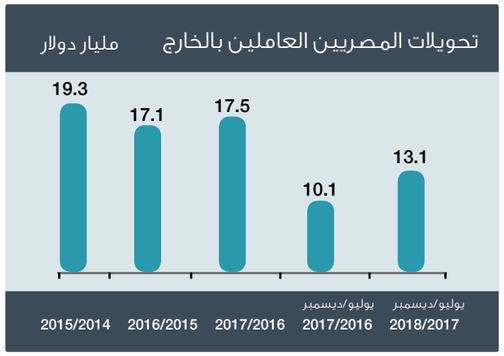

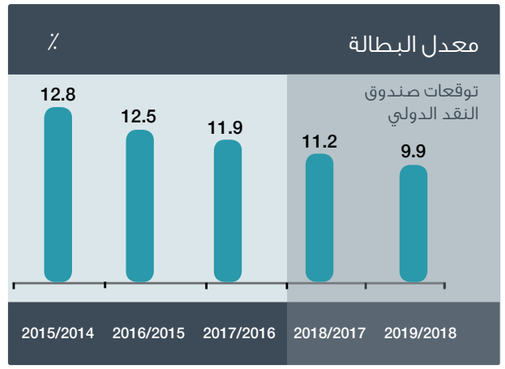

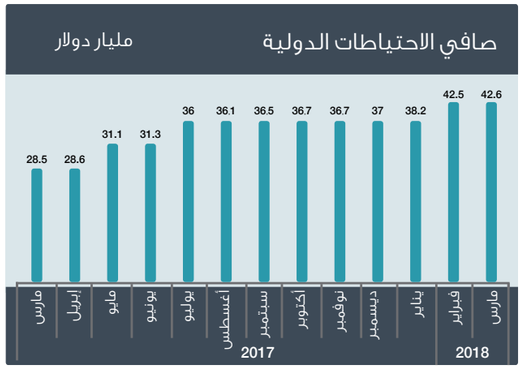

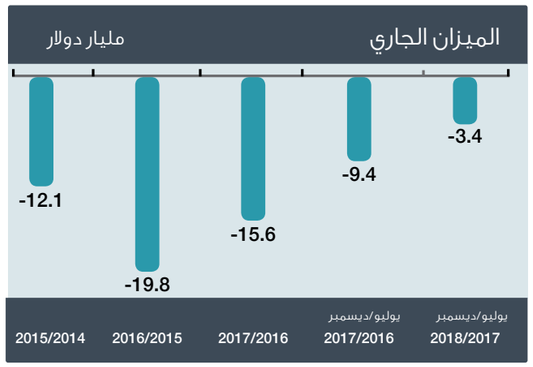

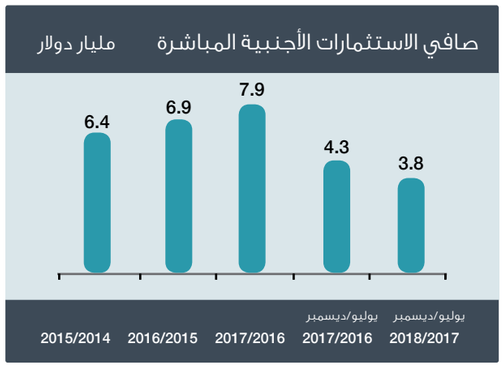

خالص التحيات

لمزيد من المعلومات الرجاء الإتصال بـ :

الترجمة
translation@nbe.com.eg

فريق البحث
Researches2@nbe.com.eg

تصدر هذه النشرة فصليا عن قطاع البحوث بالبنك الأهلى المصرى باللغتين العربية والانجليزية لتوزيعها بالمجان داخل جمهورية مصر العربية وفى الخارج على المهتمين بمتابعة التطورات الاقتصادية في البلاد . ويتحرى قطاع البحوث غاية الدقة في عرض المعلومات والأرقام التي تحتويها النشرة ، ولكن البنك لا يعتبر مسئولاً عن التفسيرات أو الآراء الواردة بها ، ويسمح بنشر مقتطفات منها بشرط ذكر المصدر .

البنك الأهلي المصري
NATIONAL BANK OF EGYPT
بنك أهل مصر



بنك أهل مصر

1187 كورنيش النيل - القاهرة
تليفون : 25945000 - فاكس : 25945137
الموقع على الإنترنت : www.nbe.com.eg